



PROVISIONAL
A/40/PV.87
9 December 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد دي بينيس (اسبانيا)

السيد موشوتاس (نائب الرئيس) (قبرص)

— مسألة ناميبيا : [٣٤] (تابع)

(أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة

(ج) تقرير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة الرابعة

(هـ) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥النند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)مسألة ناميبيا :

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/40/24) :
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/40/23) (الجزء السادس) : A/AC.109/824 و 825 و 826) :
- (ج) تقرير الأمين العام (A/40/687 و Add.1) :
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/40/882) :
- (هـ) مشاريع القرارات (A/40/24) (الجزء الثاني) ، الفصل الأول) .

السيد غودا (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لسي

أولا أن أقدم تعازينا الخالصة الى حكومة وشعب كولومبيا اللذين هزتنا مأساتهما بعمق وأود بالنيابة عن حكومة وشعب سورينام أن أعرب عن تضامننا مع حكومة وشعب هذا البلد الشقيق في هذه الظروف المحزنة .

ان مأساة ناميبيا مدعمة بالوثائق . فقد أنهت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢١٤٥ (د-٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ ، انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ووضعت الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . وأنشأت الجمعية العامة بموجب القرار ٢٢٤٨ (د ١-٥) المؤرخ في ١٩ ايار/ مايو ١٩٦٧ مجلس الأمم المتحدة لناميبيا باعتباره السلطة الشرعية القائمة بالادارة في ناميبيا الى حين نيلها الاستقلال . ومنذ ذلك الوقت حققت بلدان كثيرة استقلالها ، ولم تكن ناميبيا مع الأسف من بين هذه البلدان ، وهو الأمر الذي أصاب شعب ناميبيا وجميع المتعاطفين معه بخيبة الأمل . وعلى العكس من ذلك ، فان حكومة جنوب افريقيا التي أمرتها الأمم المتحدة بالخروج من هذا البلد ، بقيت هناك ، وشدت سياستها القائمة على الارهاب والتخويف وقتل النساء والاطفال العزل الابرياء .

وما فتئ أكثر من ثلثي النامبيين يعيشون خلال السنوات الثلاثة عشرة الماضية في ظل حظر التجول والأحكام العرفية ويتعرضون للمعاملة الوحشية من جانب الشرطة وتتعرض مواردهم الطبيعية للنهب .
وقد حققت الأمم المتحدة أثناء الأربعين عاما التي أنقضت على أنشائها العديد من المنجزات الجديدة بالثناء والتي نعرب عن تقديرنا لها ، ولكن بقي العديد من المشاكل المدرجة في جدول أعمالها بلا حل ، الأمر الذي يضطرنا الى الاعتراف بان نظامنا قد فشل جزئيا .

ولعل الحالة في الجنوب الافريقي هي أكثر الأمثلة وضوحا على فشل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها في علاج الحالات غير الانسانية وغير الشرعية علاجا فعالا وما فتئنا نشهد باشمزاز معاناة شعوب الجنوب الافريقي التي يعجز عنها الوصف عبر التاريخ ومعاناتها في الوقت الحاضر من المؤامرات والقوة الغاشمة التي يمارسها نظام جنوب افريقيا العنصرى البغيض .

ولم تؤد نهاية الحرب العالمية الثانية منذ أربعين سنة ، والتي اسهمت فيها افريقيا اسهاما قيما ، الى احلال السلم والعدالة في تارك القارة . كذلك لم تنجح الأمم المتحدة في احلالهما في افريقيا أثناء الأربعين سنة التي مرت منذ انشائها . واننا نتساءل بصوت عال مع الملايين غيرنا : لماذا لم يتحقق ذلك ؟ هل كان السبب هو عدم كفاية الموارد التي أتاحت لهذا الغرض ، أو هو ببساطة عدم اهتمام بقية العالم بتلك المنطقة ما دامت تخدم مصالح بقية العالم وما دامت الامدادات من ذلك الجزء من العالم مستمرة دون انقطاع في تلبية احتياجات بقية العالم من المواد الاستراتيجية ؟
وتقتضي التطورات الأخيرة في ناميبيا عملا متضافرا من جميع الشعوب لرفض النفاق في الشؤون الدولية .

ان السبب الجذرى لكل العنف وعدم الاستقرار في ناميبيا هو نظام الفصل العنصرى البغيض الذى يمارسه نظام جنوب افريقيا الذى يحتل ذلك البلد بشكل غير

شرعي ويسمح بنهب موارده الطبيعية ويشجع على نهبها . ما هي الخيارات التي لا تزال متاحة لشعب ناميبيا المضطهد والمجتمع الدولي الذي يعاون ذلك الشعب ؟
لقد اعتمد مجلس الأمن منذ سبع سنوات خطة الأمم المتحدة للتسوية وذلك بمقتضى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي نص على الانتقال السلمي لحكم الأغلبية عن طريق انتخابات حرة نزيهة بإشراف الأمم المتحدة وراقبتها .

بيد أن هذا الاجراء لم يدخل حيز التنفيذ بسبب تحدى حكومة جنوب افريقيا المستمر لرأى المجتمع الدولي وقيامها بانشاء نظام عميل . ولا يمكن لذلك النظام غير الشرعي أن يكون ناجعا فهو لا يمثل الشعب الناميبى . ان الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبى هو المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) التي خاطبنا أمينها العام منذ بضعة أيام ، وأطلعنا على آخر مجريات الأمور في بلده . وقد روغنا ما قاله .

وما كان يمكن لحكومة جنوب افريقيا أن تواصل تحدى رأى المجتمع الدولي السديد وتنجح في ذلك لولا ما تلقاه من دعم . وهذا هو ما يحدث الآن بالضبط . وحتى ننظر للأمر من المنظور السليم ، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن ناميبيا بها طائفة واسعة من المعادن بما في ذلك كميات كبيرة من النحاس والماس والرصاص واليورانيوم والزنك وكذلك الذهب والفضة والبلاتين والفحم والحديد الخام . وقد أكتشفت مؤخرا على مقربة من الشواطئ الناميبية حقول ضخمة للنفط والغاز . وهذا يزيد زيادة كبيرة من الموارد المعدنية الهائلة لذلك البلد . وفي هذا الضوء يمكننا أن نتفهم على نحو أفضل أعمال الدخلاء من أجل السيطرة على ناميبيا واستعمارها .

وقد زادت التطورات الأخيرة في ناميبيا من تفاقم الحالة في ذلك البلد . فما فتئ سكان ناميبيا الافارقة يخضعون منذ عام ١٩٨١ للتجنيد الالزامي في القوات المسلحة لجنوب افريقيا . وفي سنة ١٩٨٤ عدل مرسوم الدفاع عن جنوب افريقيا بحيث تسرى الخدمة العسكرية على ناميبيا . ويقضى التعديل بفرض التجنيد الالزامي في جيش الاحتلال الاستعماري على جميع الناميبين الذين يبلغ عمرهم ما بين ١٧ و ٥٥ سنة ، وهو عمل أدانته

الجمعية العامة بقرارها ٣٩ / ٥٠ . وبالإضافة الى ذلك تستخدم جنوب افريقيا المرتزقة لمقاتلة قوات التحرير الناميبية .

ومن الأمور الجديدة بأن تنشر على نطاق واسع أيضا الأنباء التي تشير الى أن بعض الشركات عبر الوطنية قد أصبحت من كبار مؤيدي المؤسسة العسكرية لجنوب افريقيا . وفي ضوء المعلومات التي أسلفت ذكرها ، لا يدهشنا ما ذكره الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار في تقريره الى مجلس الأمن بتاريخ ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ من أنه لم يحرز أى تقدم في مشاوراته مع حكومة جنوب افريقيا فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

بل ان الحالة قد تدهورت تدهورا كبيرا باستمرار جنوب افريقيا في تصعيد أعمالها العدوانية ضد الدول المجاورة . فانغولا وبوتسوانا وليسوتو وموزامبيق وقعت كلها ضحايا لهذه الأعمال التي ترمي الى معاقبتها على تأييدها للمقاتلين من أجل الحرية في ناميبيا . وينبغي ادانة هذه الغارات على دول خط المواجهة ، وكذلك ينبغي ادانة أى ربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا المجاورة .

وتؤكد حكومة سورينام تضامنها مع شعب ناميبيا الذي يتعرض للاضطهاد الوحشي وتعرب مرة أخرى عن تأييدها للكفاح البطولي العادل ضد نظام الفصل العنصرى البغيض والسيطرة الاجنبية . ولا بد من القضاء على نظام الفصل العنصرى غير الانساني . وبالتالي فاننا ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى فرض العقوبات الالزامية على جنوب افريقيا تحقيقا لهذه الغاية ولممارسة الضغط على هذا النظام الشرير كما فعلت منذ ٥٥ سنة ضد شر آخر اثناء الحرب العالمية الثانية .

ونشكر الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار على اسهامه في حل المشكلة الناميبية ، وتعرب عن تقديرنا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا على عمله في النهوض بولايتها بوصفه السلطة القائمة بالادارة في ناميبيا الى حين نيلها الاستقلال .

بيد أننا نود قبل كل شيء أن نعرب عن اعجابنا وتأييدنا لابطال ناميبيا المجهولين الذين لا حصر لهم وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ولقاداتها الملهمين ولدول خط المواجهة ولجميع الآخرين الذين يؤيدون شعب ناميبيا في كفاحه من أجل الحرية .

ولسوف يستأصل الفصل العنصرى وتحرر ناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل جامعة الدول

العربية طبقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د-٥) الصادر في ١ تشرين الثاني /نوفمبر

٠١٩٥٠

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) : تتناول الجمعية العامة ، مرة أخرى مسألة ناميبيا التي طرحت امام الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ ، بعد ذلك التاريخ انتهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا لناميبيا في عام ١٩٦٦ ، ما يجعل استقلال ناميبيا مسؤولية مباشرة للأمم المتحدة .

لقد انقضت سبع سنوات منذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وقد وضع هذا القرار بالاقتران مع القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) خطة لاستقلال ناميبيا ، الخطة التي جاءت ثمرة مفاوضات اجراها وقام بها الذين يتمتعون بثقة نظام جنوب افريقيا ، وقد حظيت بقبول الجميع ، بما في ذلك جنوب افريقيا ، ولم تعترض منظمة سوابو ودول خط المواجهة على الخطة ، بل أبدت روح المرونة والتوفيق والحنكة السياسية في مواجهة موقف جنوب افريقيا المتميز بالغطرسة وعدم التسامح . أما حكومة نظام الفصل العنصرى من جهتها ، فلم تفعل سوى الاستخفاف بوقاحة بالقرارات الرسمية لمجلس الأمن والجمعية العامة ، وأدارت ظهرها للرأى العام العالمى ، وفي الواقع ان نظام بريتوريا مضى قدما في توطيد وجوده غير الشرعى في ناميبيا وتذرع بالحجة تلو الأخرى لعرقلة واحباط تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، وتختلق هذه الحجج المتعلقة بمسألة حياد الأمم المتحدة ، ثم مسألة تشكيل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية ، ونظام الانتخابات ، والآن الربط بين وجود القوات الكوبية في انغولا واستقلال ناميبيا وزاد من تعقد الوضع انشاء حكومة جنوب افريقيا لادارة داخلية لا شرعية في ناميبيا متحدية بذلك الأمم المتحدة وارادة المجتمع الدولى وفتوى محكمة العدل الدولية ، حيث أعلنت هذه المحكمة في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ بناء على طلب مجلس الأمن ، أن استمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا غير شرعى وأن جنوب افريقيا ملزمة بسحب ادارتها من هذا الاقليم .

كيف يمكن اذن أن نفسر الطريق المسدود الذى وصلت اليه مسألة ناميبيا والشلل الذى أصاب منظمة الأمم المتحدة ازاء هذه المسألة ؟ كيف يمكن أن نفسر حقيقة أن نظام الفصل العنصرى يستمر دون عقاب أو رادع في تجاهل بل وتحدى توافق الرأى الدولى ازاء مسألة استقلال ناميبيا ؟

يحاول نظام جنوب افريقيا العنصرى دوما أن يظهر هذه المسألة التي تقع في صميم تصفية وازالة الاستعمار، باعتبارها صراعا بين الشرق والغرب. ومن المستغرب أن تجد حكومة جنوب افريقيا المساندة والمؤازرة لموقفها المتعنت، الذي يستند حصرا على اختلاق الذرائع الوهمية للحيلولة دون تحقيق استقلال وحرية شعب ناميبيا، وذلك من أجل مواصلة استغلالها للموارد الطبيعية والاستراتيجية التي ينعم بها هذا الاقليم.

ان الدول الغربية التي تشكل مجموعة الاتصال ما برحت تنادى بتسوية تفاوضية وتعلن معارضتها اللجوء الى الكفاح المسلح في ناميبيا مبررة ذلك في جملة أمور، بما تسميه بالجوانب الاخلاقية، ولكن نظرا للدلة والوقائع التاريخية الثابتة التي تؤكد فشل هذا الجدل، ترى جامعة الدول العربية كذلك استنادا الى الفشل الذي باءت به سياسة الاقناع الذي سمي بالارتباط البناء، أن الوسيلة السلمية الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي هي زيادة وتصعيد الضغوط على جنوب افريقيا عن طريق الأحكام المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بغية فرض عقوبات الزامية رادعة، فلقد حان الوقت، كي تتبين الولايات المتحدة وغيرها من الدول، أن اسهامها في كفاح تحرير شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا سينقذ بدوره القيم التي يزعم الغرب أنه ينهض ويعتز بها.

لعل المجتمع الدولي تجاوز مرحلة الادانة الى ما بعدها، فالعنصريون عند ما يدانون يميلون الى معاملة الرأي العالمي باحتقار ويزدادون تعنتا ويميلون الى الشعور بأن من يبادرونهم بالادانة ينكرون على العنصرية حقها في التفوق والتصرف على أساس ذلك التفوق، وفي أغلب الاحيان يعتبر العنصريون ان من يؤيدون ادانة العنصرية انتهازيون أو مصللون أو عنصريون جبناء يخشون المجاهرة بعنصريتهم، كما يعتبر العنصريون الذين يمارسون الفصل العرقي والصهيونية، السياسات القسرية والممارسات وأشكال السلوك المبنية عليها من سمات وضرورات وخصائص التفوق، وعليه فان اللجوء الى آليات القمع المتقدمة يكون أمرا لا مفر منه بغية الابقاء على الهياكل الشاذة غير الاخلاقية وغير الطبيعية المناصرة للانظمة العنصرية، وذلك فضلا عن استخدام العنف لاجبار الذين يناهضون كافة أشكال العنصرية والتمييز العنصرى والصهيونية ومختلف أبعاد الحرمان من الحقوق السياسية على الرضوخ، فالعنف يصبح بدوره جزءا من مخططات ادامة عدم المساواة ونكران أبسط مبادئ حقوق الانسان.

فالعنصريون لا يعترفون بانسانية ضحاياهم وفي غمار هذه العملية ، يصبح النظام نظاما لا انسانيا ، تصبح ممارساته لا انسانية ، ويقم العنصريون قضايا جديدة وذرائع واهية لكسب الوقت ، ويلجأون من خلالها الى التسويق والتحدى لقرارات الأمم المتحدة ويسبون من ينتقدونهم في محاولة متعمدة للتهرب من المسألة . ونعلم جميعا عادة وأسلوب النظامين العنصريين المتبقيين بوصفهما نظامين استعماريين عنصريين في العالم ، وهما جنوب افريقيا واسرائيل فكلاهما يصب جل غضبه على الأمم المتحدة ، وكلاهما يظهر تبرمه بأقل نقد من جانب من يعتبرهم من مؤيدي اوربا الغربية والولايات المتحدة . ويعيش النظامان في معزل ثقافي وسياسي ومعنوي وتجاهل تام للمكونات الانسانية والعقلانية ومبادئ المساواة بين البشر في نطاق الحضارات الانسانية القديمة والحديثة ، وخاصة الحضارة الغربية التي يدعي هذان النظامان أنهما يمثلانها في القارة الافريقية وفي منطقة الشرق الاوسط .

ان ما يمثله هذان النظامان في الواقع ، ليس الا آخر هجمة استعمارية استيطانية في هذا المنعطف التاريخي الذي قننت فيه تصفية الاستعمار والمساواة بين الأمم والشعوب وحقوق الشعوب الثابتة والمشروعة في تقرير المصير . وقد ظلت المساواة وحق تقرير المصير معتبرين مبدئين من قبيل التعدي والاقحام على مخطط العنصرية الشامل والانقطاع لما يعتبره العنصريون حقهم المطلق في السيطرة على الآخرين وبسط نفوذهم عليهم وابقائهم في حالة دائمة من الاقصاء الوطني .

ومما يثير قلقنا وغضبنا ، تلك الأعمال القمعية التي يمارسها نظام جنوب افريقيا العنصري ، وبصفة خاصة ، تلك الاجراءات التعسفية التي ارتكبت ولا تزال ترتكب ضد السكان الاصليين وفي الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي الى كبح جماح سياسة التفرقة والعنصرية والفصل العنصري الذي يمثل جريمة ضد الانسانية ، تقوم السلطات العنصرية في جنوب افريقيا ببدء حملة واسعة النطاق بهدف ممارسة الاضطهاد المتزايد ردا على مقاومة شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا ، بما يسمى بالتغييرات الدستورية والاصلاحات الزائفة التي ترمي الى قمع ارادة السكان الاصليين وانكار حقهم في الحرية وتقرير المصير .

وفي هذا الصدد ، استعرض الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في الدار البيضاء ببالغ القلق آخر تطورات الوضع في جنوب افريقيا وما يتعرض له شعب جنوب افريقيا من أعمال القمع والعسف والارهاب والتمييز العنصري ، كما استعرض

المؤتمر نضال شعب ناميبيا من أجل تحقيق استقلاله وسيادته وفقا لقرارات الأمم المتحدة كما أكد المؤتمر قراراته السابقة في هذا الصدد ، مجددا تأييده للنضال الذي يقوده شعبا جنوب افريقيا وناميبيا ، كما أكد المؤتمر دعم الدول العربية ، انطلاقا من ايمانها الثابت بمبادئ التعاون العربي الافريقي لحركة التحرير في جنوب افريقيا ومساندة الكفاح البطولي للشعب الافريقي في جنوب القارة الافريقية بقيادة سوابو .

لقد أعرب المجتمع الدولي عن استنكاره للحلف الشائن القائم بين النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وفي فلسطين المحتلة ، وانتهاكاتهما المتكررة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وتحديهما لارادة المجتمع الدولي للقضاء على معاناة الشعبين البطلين المكافحين .

ولا يزال مجلس جامعة الدول العربية يدين هذا التعاون ، ويشارك المجتمع الدولي في تكثيف وتعزيز مستويات التنسيق بين البلدان العربية والافريقية ، بغية القيام معا بمواجهة الخطر الحقيقي العنصري الذي يهدد السلم والأمن في كلتي المنطقتين كما يهدد تباعا السلم والأمن الدوليين ، الأمر الذي يترتب حتما على التعاون والتحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل .

وتؤيد جامعة الدول العربية تأييدا مطلقا كفاح شعب ناميبيا بقيادة سوابو ممثله الشرعي لانها تدرك مدى خطورة استمرار جنوب افريقيا في احتلال ناميبيا وتعتمدها المراوغة ، فيما يتعاق بالامثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وبشكل خاص قراره ٣٥٤

• (١٩٧٨)

السيد انغو (جمهورية الكاميرون المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يصعب أن نجد مندوبا تناول الكلمة في هذه الدورة دون أن يذكر بأن هذه هي الذكرى الأربعون لانشاء الأمم المتحدة . لقد كرر ذلك مرارا وتكرارا كما لو كنا نود أن نقتع أنفسنا بهذه الحقيقة . وأيا كان ما قاله كل واحد فينا ، فلم يفتنا جميعا أن نلاحظ أن كل يوم يمر وكل عام ينقضي كان يلقي ضواً جديداً على طبيعة الشرور التي شهدناها جيلنا .

ان مسألة ناميبيا ، ومسألة الجنوب الافريقي بصفة عامة ، قد اكتسبت أهمية اضافية وحاسمة لأن الظروف السائدة تشكل اهانة لذكائنا الجماعي أولعنا السليم من جهة ؛ ولأنه يجب علينا ، اذا كنا نريد تفادي أحوال حرب كبرى وربط عالمية ، أن نتصدى طس وجه العجلة من جهة أخرى لما يجرح شعورنا الجماعي بالعدالة وينال من القيم الغالية علينا ؛ أن نتصدى ، في الواقع ، لأنهار الدم المتدفقة من شرايين المعدنين والمضطهدين الذين يطالبون بياس بالحق في الحياة وبأساسيات مستوى لائق من العيش .

ان مطلب الحرية والاستقلال مطلب عادل ، فالقانون والمعايير الأخلاقية كلاهما يققان في صف النامبيين . ويجب أن يعتبر أي قرار أو اجراء يتخذ في مجال السياسة الخارجية لتحقيق ذلك المطلب ولا يكون الغرض منه التعجيل بمقدم هذه الحرية ، معاديا للمصالح المشروعة للشعب النامبي .

ان السياسة الخارجية للدول الأعضاء ينبغي أن تعنى الآن جديا بمعنة البشر في الجنوب الافريقي ؛ وبالعواقب المترتبة على مواقفنا وسياساتنا تجاه نظام بريتوريا ؛ وبآثار الصراع الآخذ في الاتساع في الجنوب الافريقي ، وهو الصراع الذي لم يعد محليا خالصا بل لا يزال يداعب أطماع السياسة الخارجية لبعض عواصم العالم الكبرى ؛ وبالتعزيز المتواصل لأسباب الحرب والصراع العرقي والتي تهدد السلم والأمن الدوليين . ويجب ألا تساعد الدول العظمى بريتوريا في محاولتها وقف الزمن وارجاء تحقيق حرية ناميبيا المحتومة .

ويجب أن يتضمن التقييم الذي نجريه في هذه السنة الاحتفالية دراسة لأكثر الوسائل فعالية للاسراع بعطية تحقيق تقرير المصير للشعب النامبي . فلا يخلق بنا أن نقتع بمجرد

استعراض الفظائع الحادثة في الجنوب الأفريقي وتتوج جهودنا ، اذا جاز التعبير ،
 بالتوصل الى عدة أفكار نضمنها قرارا توفيقيا .
 ان الدماء - نعم ، دماء أخوة لنا من بني البشر ، دماء رجال ونساء وأطفال ابرياء
 في ناميبيا والبلدان المجاورة لها - تسيل وتراق . ويجب أن نضع ذلك نصب العينين دائما
 بسبب طبيعة القضايا المعنية . وما ينبغي ان نعكف عليه هنا في هذه السنة الاحتفالية هو
 كيف نوقف ، وبسرعة ، تيار الدم هذا الذي يشين جيلنا بأكله .
 ان القضية ليست قضية تعريف آفة الفصل العنصرى البغيضة ، ولا تحديد الذين
 يمكن تصنيفهم في فئة أصدقاء العنصريين ، ولا أفضل طريقة نصوغ بها ادانتنا للنظام .
 انها قضية الدم البشرى المراق والموت والتدمير ، وهي أمور توسع نطاق الأخطار المحدقة
 بالسلم والأمن الدوليين . وتمثل المسألة الأهم في التزامنا الروحي الجماعي بأهداف الميثاق
 ومقاصده ، بما في ذلك تكافؤ الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير .
 ان الكاميرون بلد فتي حصل على حريته بفضل التخطيط الدؤوب من جانب هذه
 الهيئة العالمية . وتشترك أمتي مع عدد من البلدان في خلفية تاريخية مشتركة بفعل الخضوع
 للاستعمار الألماني . وكان من شأن نقل الاستعماريين للعسكريين والمدنيين بين الأقاليم
 الألمانية في افريقيا الجنوبية الغربية مثل الكاميرون وتنغانيا أن عزز الهجرة ودعم صلات الدم
 والروابط الثقافية ووجد الى الأبد المصائر المشتركة لشعوبنا .
 واليوم تحررت كل هذه الأقاليم الألمانية السابقة تقريبا بفضل نظام الانتداب الذى
 أنشأته عصبة الأمم ونظام الوصاية الذى انشأته الأمم المتحدة . غير ان ناميبيا هي التي لا تزال
 وحدها في افريقيا مقيدة بالعراقيل التي تخلقها قوات الاحتلال التي يفرضها واحد من أشد
 النظم التي عرفها التاريخ امعانا في البربرية .
 ولما أضنى الألم والعذاب روح هذا الشعب الأبي النبيل ، اتجه الى سائر العالم
 يسأله عن المعنى الحقيقي لمعنته . انه يرى الأقاليم الأخرى قد أصبحت حرة ، وأن حريتها
 قد أيدتها بل وخططت لها في بعض الحالات هذه الهيئة العالمية ، الأمم المتحدة . واتجه
 في معاناته الى ميثاق الأمم المتحدة التاريخي ، الى المنظمة الدولية التي انشئت لتعزيز
 حقوق الانسان والحريات الأساسية كجانب من الدافع النبيل لصيانة السلم والأمن الدوليين .

اننا نستطيع أن نرى صورة أباينزف دما نتيجة لبطش وحشي وقمع سلاح ، وهو يمد يديه المخضبتين بالدماء الى نسخة من ميثاق الأمم المتحدة . ويتجه وهو يركي دما من عينيه اللتين كادتتا تفقدان نورهما ، الى الصفحة الأولى من هذا الكتاب السياسي المقدس الذي يفترض انه يوحد اليوم بين البشر - ألا وهو الميثاق الذي أنشأ هذه الجمعية العامة وغيرها من الهيئات المختصة لتكون " مرجعا لتنسيق أعمال الأمم " نحو ادراك الغايات المعلنة .
وتصل اليه المرتعشتان الى الصفحة الأولى :
انها تبدأ بحروف كبيرة

" نحن شعوب العالم ، وقد آلمنا على أنفسنا ، أن ننفذ الأجيال المقبلة من هولاء الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزاننا يعجز عنها الوصف " .

يستريح الرجل المحتضر لهرهسة . ويفكر في انه لم تنشب منذ ان كتبت تلك الكلمات مائة حرب فحسب ، بل انه أيضا سيسلم الى أطفاله والأجيال المقبلة حالة لا تغفل الحالة التي واجهها الزعيم صمويل مابيريرو والشعب البطل في ١٩٠٤ عندما أطن الحاكم الألماني فون تروت على الشعب أمره بالابادة :

" سيطلق الرصاص على أي فرد من شعب الهيريرو اذا وجد داخل الحدود الألمانية ، سواء وجد مسلحا أو أعزل ، مصطحبا دابة أو بدونها ، ولن أقبل المزيد من النساء والأطفال ، بل سأعيدهم الى عشيرتهم ؛ والا سأمر باطلاق الرصاص عليهم . هذه هي كلمتي لشعب الهيريرو . . . " .

وأدت هزيمة الألمان وما تلاها من استسلامهم في عام ١٩١٥ لجنرال يحمل اسم العميل العنصرى الحالي في افريقيا ، بوتيا ، الى احياء الآمال اليائسة في تحقيق الحرية بين الشعب الناميبي . وقد لبث يترقب عودة الأرض السليمة بهروب المستوطنين الألمان أو موتهم أو تخليهم عن مزارعهم . لكن الأب الناميبي يتذكر المعارض الدموية التي نشبت عند ما تولى اسلاف العنصريين الحاليين مقاليد الأمور وشرعوا في التوسع بطريقة منهجية وضم الأراضي .

الا ان انشاء الامم المتحدة بعث الأمل مرة أخرى في الجيل الجديد من المقاطنين من أجل الحرية . فشعوب الامم المتحدة ، بما في ذلك الشعوب التي اعتبرت بريتوريا مركزا رئيسيا للفصل العنصرى ، قد أظنت أنها آلت على نفسها

" أن تؤكد من جديد ايمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية " .

والحقيقة ان الاقاليم الأخرى التي كانت تخضع للحكم الاستعماري قد أصبحت الآن ، على حد تعبير ابن افريقيا كوامي نكروما حرة في ان تحكم نفسها أو تسيء حكم نفسها وأن تصنع اقدارها بأيديها وفقا لما يتماشى مع قيمها الحضارية . وسأل الأب الناميبي نفسه " ولماذا لا يحدث ذلك في ناميبيا ؟ " وما الذى فعلناه ؟ وأى خطأ ارتكبناه " . وهو لا يتلقى اجابة منطقية في أعمال القسر التي يقترفها نظام الفصل العنصرى .

لقد أيد الميثاق حقوق الانسان الأساسية كما وفرت مختلف قرارات الأمم المتحدة واعلاناتها الأساس التشريعي اللازم لقرار تلك الحقوق . فلماذا اذن يجبر الناميبي على أن يكافح ويموت في سبيل حريته ، اذا كان الجميع قد تعاهدوا رسميا على تأكيد ايمانهم بحقوق الانسان الأساسية ، بكرامة الفرد وقدره ؟

ويتطلع رجلنا الدامي الى مقاصد ومبادئ الميثاق ، فيجد كل شيء فيه واضحا ومسجلا : ان الحفاظ على السلم والأمن الدوليين هو الدور الأساسي لهذه المنظمة . وبالرغم من قرارات الجمعية العامة والساعات التي تستغرقها مناقشة مسألة ناميبيا كل عام في مجلس الأمن ، وبالرغم من الاجماع الذى صدر به القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فانه لا يرى أى " تدابير

جماعية فعالة " تتخذ" لمنع وازالة تهديدات السلم و . . . وكبح أعمال العدوان . . . " التي ترتكب ضده وضد اسرته وضد بلده الحبيب .

وينص ميثاق الأمم المتحدة على التعاون الدولي الفعال من أجل حل المشاكل الدولية والنهوض باحترام وتعزيز حقوق الانسان وحرياته الأساسية للجميع بغير تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين . ولكن ما يراه الأب الناميبي في واقع الأمر ليس هذا التعاون الدولي . فنحن الآن - كلنا ، وبصورة جماعية - نقدم له نموذجاً لعبقرية الانسان عندما يريد أن يعرض التآمر في صورة تعاون ، وعندما نستخدم اجراءاتنا وأفعالنا هنا لا يبرز مظاهر الطق الكاذب ، ونتظاهر باتخاذ تدابير - وكل ذلك مظهر خادع يخفي تحيزنا .

وهكذا ، نقف موقف المتفرج بينما ينزف شعب ناميبيا دماً حتى الموت ، مودقاً فينا باستنكار صارخ غير مصدق اننا لا نريد ان نتحرك . فأوهام الأمل الجميلة التي حالت ذات مرة دون أن يدرك شعب ناميبيا حقيقة مآساة ، لم تعد توفر له المسكنات المناسبة بعد الآن .

واذا واصلنا السير على منهجنا الحالي ، فان المؤرخين في المستقبل والأجيال المقبلة سيكونون على صواب اذا أدانوا نجاحاتنا ونواحي فشلنا على السواء ، لأننا نسيدي عجزاً غريباً في مواجهة اختبار طموحاتنا والاستفادة من المؤسسات التي ننشئها لكي نضمن على الأقل بقاء الانسان . ان الخطب التي لانزال نلقها هنا ، سواء للادانة أو للاعراب عن الولاية الكلامية الكاذبة لقضية ناميبيا ، لا تؤدي الا الى اثاره الكراهية والسخط البالغ من جانب الرجال والنساء والأطفال الذين يعانون في حياتهم اليومية من الاحباط والحرمان ، ومن الموت والدمار بلا معنى أو سبب في ظل عبودية سافرة .

ان هذا العام الاحتفالي يتيح لنا الفرصة المناسبة لكي نعيد تقييم دوافعنا واستراتيجياتنا التي يتعين علينا ان نكرسها معاً لمواجهة التحديات التي يواجهها السلم في جميع أركان المعمورة . والجنوب الافريقي منطقة متفجرة . وقد التقى في جنيف هذا الاسبوع أضخم عملاقين عسكريين في عصرنا لبحث أخطار الأسلحة ، بما في ذلك الأسلحة النووية والدفاع الاستراتيجي ، والأخطار التي يتعرض لها كل من بلديهما واحلافهما والعالم أجمع . ونحن نأمل أن تعترف الدولتان الكبيرتان بالمسؤولية الفريدة التي ألقاها التاريخ على عاتقهما . على أساس المعايير الموضوعية لقدراتهما العسكرية والاقتصادية .

لقد نشأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من ثورتين من ثورات التاريخ الهامة . وكانت كل ثورة ترمي الى التصدي للتحديات التي يفرضها الحكم المطلق والحرمان من حقوق الانسان . وكان لكل ثورة مقاتلها من أجل الحرية - أجل ، مقاتلها من أجل الحرية - واختار كل منهما اسلوب تنظيم هياكله الاجتماعية والاقتصادية لصالح شعبه . وقد خطت كل ثورة خطوات هائلة في مختلف مناحي الحياة الوطنية ، وبرهنت على أن تقرير المصير حق مقدس لكل شعب لكي يقرر أموره بنفسه ، ويحدد الأفضل بالنسبة له ، غير مراعاة شيئاً غير ظروفه الخاصة به .

ولهذا السبب تتطلع جميع جماهير شعب ناميبيا المكافحة التي تصاب آلامها بالاحباط وتموت وتشوه وتعاني من الحرمان ، مع الجماهير المستعبدة في الجنوب الافريقي ككل ، الى هذه المنظمة ليس باعتبارها منظمة فحسب وانما تتطلع بصفة خاصة الى أكبر الدول بين أعضائها ، لا لمجرد ابداء تفهمها وعطفها ، وانما من أجل التعجيل بعملية التغيير لوضع حد لحكم الارهاب القمعي في ناميبيا .

ونحن نضم صوتنا الى صوت النامبيين الذين تعالت صيحاتهم طلبا للنجدة ، ونضم صوتنا الى نداء المحرومين في الجنوب الافريقي من أجل اجتثاث لعنة الفصل العنصري ، ذلك النظام المنحل للاخلاقي الذي أدخل جرثومة "الايدز" السياسي والاقتصادي والاجتماعي على النظام الاجتماعي الافريقي الأصيل ، نضم صوتنا الى دعوة المحرومين لاجتثاث هذه اللعنة من اقليمهم ، ليتسنى للسود والبيض والسكان الآخرين أن يبدأوا من جديد ويصوفوا أنماط وحدتهم وتقدمهم وتوافقهم العرقي . وليس لأحد أن يقع ضحية الأعباء النظام العنصري في بريتوريا . فما يسمى بالترتيبات الانتقالية أو الداخلية لا يمكن أن تنجح الا اذا سمح للشعب بابداء رأيه برئاسة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، لاختيار من يحكمه بعد نيل الاستقلال .

ونحن نناشد مرة أخرى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن يتخليا عن المواجهة القائمة بين وجهة نظر كل منهما بشأن الجنوب الافريقي . فالفصل العنصري هو المشكلة الرئيسية ويتعين استنصاحه . ولا تتمثل المشكلة في انغولا أو القوات الكوبية أو وجود الاتحاد

السوفياتي أو إسرائيل أو الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو حلفائهم ، فلقد طمسست مسائل الربط هذه القضية الحقيقية لحرية ناميبيا تماما .

وانا ازيل نظام الفصل العنصرى وحصلت شعوب كل الأعراق في تلك المنطقة على حقها في تقرير مصيرها وعلى كرامتها الانسانية ، فان ناميبيا وجنوب افريقيا الجديدة لن تنضم الى أى المعسكرين الاشتراكي الشرقي أو الرأسمالي الغربي . وسوف ترحب منظمة الوحدة الافريقية بالدولتين وتتيح الفرصة لهما لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية . وعند ذلك يمكن أن تعلن افريقيا بحق كمنطقة سلم نموذجية ، ونبني معا اشكالا جديدة من العلاقات مع الأمم الأخرى في مناطق أخرى ، لكي نكفل لحضارتنا الافريقية دورها في احلال السلم في عالم مضطرب .

ان ناميبيا غنية بمواردها الطبيعية بصورة هائلة . وسوف يتيح فجر الحرية الفرصة لامة غنية وقوية لتسهم في السلم والوفاق الدوليين في المنطقة الافريقية وفي العالم بأسره .

ونحن نرحب بما قرره مجلس ناميبيا من اعلان منطقة اقتصادية خالصة لناميبيا يصل مداها الى ٢٠٠ ميل ، وذلك وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المعترف بها دوليا . ومن المعروف تماما في افريقيا أن ناميبيا وجنوب افريقيا قد تكونان أغنى الدول بالموارد الطبيعية نتيجة اتساع رصيفهما القارى ووفرة الموارد الحية في المياه المتاخمة لهما . ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا هو واحد من الأطراف الموقعة على الاتفاقية . وباعتباره السلطة الوحيدة القائمة على ادارة الاقليم كان من اللازم ان يتخذ الخطوات الضرورية لمدّ المنطقة الاقتصادية الخالصة لناميبيا الى ٢٠٠ ميل في وقت مبكر . وكان ذلك ضروريا لتعديد نطاق حقوق الشعب الناميبى . وسوف يكشف ذلك مدى اغتصاب الموارد ، خاصة المعدنية منها ، في الرصيف القارى ، وما يرتبط بذلك من انعدام قانونية أية أنشطة غير مرخص بها في المنطقة التي تقع في اطار الولاية الوطنية لناميبيا . أما حقوق ناميبيا فيما يتعلق بمياه المحيط فاصبحت الآن محدودة على نحو جلي تماما ، وكان المجلس سيعتبر مقصرا في واجبه اذا أخسر عطية الاعلان .

وترتدى المشاورات مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى في نضاله ضد الفاشية والاحتلال الأجنبي ، طابعا بالغ الأهمية . ومع ذلك لا بد أن نصّر على أن يأخذ المجلس وقيادة سوابو في الاعتبار طبيعة الدور القيادى المفروض عليهما بحكم التاريخ لكي يحيا ويدافعا عن الحقوق المقدسة لسيادة شعب ناميبيا ، وعن الموارد الطبيعية الموجودة على تراب بلده . ولو تأخرت عطية الاعلان الحدود الوطنية لناميبيا في مياه المحيط لزعم اعداء ناميبيا أن لهم الحق في استغلال الموارد الموجودة في اطار منطقة ال ٢٠٠ ميل . فالحقوق التي تعطيها الاتفاقات العالمية ليست بالضرورة حقوقا آلية ، ولا بد أن تطالب بها قرارات تشريعية للدول الطنزمة بها . وبالتالي ، ينبغي للمجلس ان يصدر مرسوما يعلن بموجبه المنطقة المذكورة ، وتساعد في ذلك الهيئة الاستشارية القائمة بالفعل في اطار أمانة الأمم المتحدة ، ويلقى في ذلك التشجيع الكامل من قيادة سوابو .

وليس بإمكاننا أن نعطي شعب ناميبيا بلدا متحررا سياسيا بعد أن تكون موارده الطبيعية قد استنزفت نتيجة استغلالها بطريقة غير شرعية من قبل جنوب افريقيا وغيرها من أعداء الشعب .

ونحن ندعو كل المهتمين بالشرعية الى أن يتقدموا علانية بطلبات رسمية الى المجلس بغية الحصول على حق استغلال الموارد الحية الآن . فصائد الأسماك تتطلب الالتزام بقواعد صون هذه الموارد المعترف بها دوليا . وتتطلب هذه الفئة من الموارد ادارة سليمة ويجب أن تتم كل أعمال الصيد على نحو وطني بغية تعزيز امكانيات الادارة الرشيدة للموارد البحرية .

وفي الختام ، نود أن نتكلم عن قضية الجزاءات التي يبدو أننا نختلف بشأنها على نحو صطنع . ونحن نعرب عن أسفنا العميق لأن الاجتماع الأخير لمجلس الأمن لم يتمكن من اتخاذ قرار لتعزيز مبادئه بالنسبة للقضايا الافريقية ، خاصة في وقت لم يفعل فيه المجلس شيئا مذكورا لحل مشاكل المنطقة . ولقد مارست حق النقض دلتان غربيستان هما الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ، وكلاهما قطعة من قلاع الحرية ، والتزامها الدستوري بالعدالة والعمل السريع في حالات الخروج عليها قد جعلها رمزا للمدنية .

ولابد للمرء أن يتساءل ما أثر استخدام حق النقض ضد التدابير المقترحة ؟ سوف يفهم دعاة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا انها خاطئا ومؤسفا ، وسوف يرسمون ابتسامات ساخرة على وجوههم . وسيعرفون اشقاؤنا وشقيقاتنا في ناميبيا بفشل محاولة نبيلة أخرى . وفي مجلس الأمن أغلق الباب مجددا أمام العمل الفعال ضد نظام الفصل العنصرى فسي جنوب افريقيا ، ولابد للمجلس من فترة " راحة " سياسية في الوقت الذى تستمر فيه اراقسة الدماء هناك . وأصبحت جنوب افريقيا وليس مجلس الأمن هي التي تظلي الآن شروطها ، بينما يعاني المجلس من حالة جمود بالنسبة لصياغة القرارات ، وكل جانب يزعم أن الطرف الآخر لم يتحرك بالقدر الكافي . وهكذا ، هناك مشاريع قرارات لا تعتمد ، ومشاريع قرارات عديدة أخرى اعتمدت ولكنها لا تنفذ . وحتى مشاريع القرارات التي اعتمدت بالاجماع لا تنفذ . وبدلا من تنفيذها تدور مناقشات جديدة تستغرق وقتا طويلا حول ما اذا كان المقصود من هذه القرارات التنفيذ . وكيف ومتى تنفذ . واثناء ذلك يراق الدم ، دم الانسان ، ويفرض على التاريخ واقعا مختلفا .

ويبدو أن من الصعب على بعضنا فرض الجزاءات على الاقلية العنصرية البيضاء . ونرجو ألا يكون هذا الموقف الانتقائي صادرا عن حوافز عنصرية . أما القلق الذى أعربت

بعض البلدان المصنّعة بالنسبة لما تخلّفه الجزاءات من آثار عكسية على أغلبية السكان السود في المناطق التي لا تزال تحتلها جنوب افريقيا فقد كشفت الحقائق انه طق ليس له مبرر على الاطلاق .

وجب ألا تتظاهر البلدان المصنّعة بأنها تعرف أفضل من شعبي ناميبيا وآزانيا فيما يتعلق بالخيارات المثلى التي تلبي احتياجاتهما . فالحقيقة هي أن ترضية الفصل العنصرى ودعائه هي التي أدت الى تزدى محنة الافريقيين في المنطقة . فالعنصريون يدركون ضعف تصميم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على انها نظامهم ولا بد أنهم يشعرون بالارتياح ان يرون الدول الكبرى تلجأ الى حجج مستهلكة للدفاع عن ذلك الموقف الضعيف .

ان المعادلة الحقيقية التي نعرضها على أصدقائنا في الغرب ازاء الجزاءات هي ما يلي : عدم فرض جزاءات يعني المزيد من الموت والدمار للناميبيين ، وفرض الجزاءات سيدفع الفئات الغنية البيضاء الى اتخاذ خطوات لكي يزيلوا العقبة التي تحول دون حصولهم على المزيد من الثروة ألا وهي الفصل العنصرى . وعندئذ سيتحقق نمو اقتصادى رشيد وتتحقق فوائد للجميع في ظل سلام دائم . فلا يمكن ان يكون هناك طريق وسط في هذه الأمور، كما لا يمكن رشوة الناميبيين والسود في جنوب افريقيا بغنائم الخبز وأجور العبيد . انهم يتوقون الى الحرية وكرامة الانسان والحق في ان يرسموا مستقبلهم . فلا يتوهم أحد غير هذا . وأكثر من ذلك يجب ألا يفض أحد طرفه عن الثورة الحالية ، ثورة التغيير ضد الامبريالية وضد اولئك الذين لا بد وان يدفعوا ثمن غطرستهم واحتلالهم غالبا . اننا نعلن تضامننا الكامل مع كل الذين يسعون الى الحرية والعدالة . ونحن ملتزمون التزاما كاملا بهذه القضية في ناميبيا والجنوب الأفريقي بأسره .

السيد موسلي (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان أية مناقشة

حول مسألة ناميبيا في هذه الجمعية العامة يتوقع ان تكون مناسبة لفيض من البيانات يتقدم بها ممثلو الدول ذات مختلف وجهات النظر السياسية في الأمم المتحدة . وحيث ان هذه البيانات هي انعكاس للرأى العام العالمى ، يتعين على وفدى أن يدلي بدلوه رغم أن الموضوع قد تم توضيحه من جانب هذا العدد غير المعتاد من المتكلمين .

ويود وفد بلدى ان يؤكد اهتمامه المستمر بقضية ناميبيا وقلقه على مستقبلها ، كما يهتـم بالآثار الواسعة النطاق المترتبة عليها .

ان مسألة ناميبيا هي مثال للحقائق التي تتحدث عن نفسها ، بمقتضى اجراء معترف به قانونا اتخذته الأمم المتحدة ، وهو القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٦ ، أصبحت ناميبيا ولا تزال تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . ومطية قانونية تكميلية أخرى ، خاصة القرار ٢٢٤٨ (د - ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/ مايو ١٩٦٧ ، انشئت السلطة القانونية لادارة ناميبيا الى حين نيلها الاستقلال . والى هاتين الحقيقتين الثابتتين ، تضاف حقيقة ثالثة ثابتة أيضا ، يطبقها المنطق الواضح وهي أن احتلال جنوب افريقيا لناميبيا وادارتها لها هو أمر فير قانوني .

بيد أنه من المعروف جيدا ، انه عندما يجرى تجاوز العدالة والمنطق فان الصالح النفعية هي التي تسيطر . ومن أجل تلبية هذه الصالح تظهر كلمة " الترضية " البشعة ذات التاريخ القبيح ، وتسبب الحرج لأولئك الذين لم يتعلموا بعد أن السيف لن تتحول الى شفرات للمحاربت الا عندما لا تكون العدالة عمياء فحسب بل تكون منصفة أيضا .

وفي رأى وفد بلدى ان العنصرين الأساسيين لمسألة ناميبيا هي ما يتعلق بالشعب والموارد . ففيما يتعلق بالشعب ، لا يمكن لأحد أن ينكر ان يد الفصيل العنصرى الخبيثة والباردة بكل ما لها من ارتباط وتواز واتصال بنظرية " الجنس المتفوق " ، والتي على انقاضها قامت الأمم المتحدة ذاتها ، هذه اليد تلتخ وتفسد أى حل عادل لمشاكل الشعب الناميبى . وطنى ذلك ، فرفم اننا نشعر بالأسى لما يترتب على المجابهة المسلحة من المآسي الانسانية ، يجب أن نسلم بأن أى انسان ، بل أى حشرة ، لا بد ان يرد عندما يتعرض للخطر . ومن هنا ، فانه لا جدوى من المطالبة بالتسوية السلمية للتفصال ضد نظام هدفه المعلن هو الاستعباد الدائم لشعب داخل بلده .

والعنصر الأساسى الثانى هو مسألة الموارد . وفي هذا الصدد ، لا بد وان أشير الى أن وفد بلدى ينظر بامتعاض شديد الى ذكر أسما بعينها ، على أساس انتقائى ،

في القرارات . ويرجع ذلك الى ثلاثة أسباب : أولا ، ان الادعاءات التي تثار ليس من السهل التحقق منها . ثانيا ، ان ادراج بعض الأسماء قد يعني عدم ادراج أسماء أخرى ليست أقل جرما . ثالثا ، يعتقد وفد بلدي انه عندما يطالب قرار ما بممارسة العدالة ، يجب اذا أريد الحفاظ على صداقية ذلك القرار أن تكون هذه العدالة للجميع ، سواء كنا نحبهم لأسباب أيديولوجية أو لا نحبهم .

ويعد أن قلنا ما تقدم ، لا بد من القول أيضا انه حيثما تجد البلدان القدرة على أن تحتج وان تعرب عن سخطها ازاء الفصل العنصري ، ولكنها من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية تساعد في النهب وتستفيد من نهب الموارد الطبيعية التي تخص شعبا أزل ، فانها لا يمكن أن تتوقع من أحد ان ينظر اليها نظرة جديدة عندما تحتج على ذكر اسمائها .

ولما كان تاريخ البشرية كما هو معروف ، لا يمكننا الزعم بأننا نحس بصدق ازاء جشع الانسان . ومن ناحية أخرى ، فاننا ان لم نواصل في هذه المنظمة - التي تشمل الرأي العام العالمي - ضغطا لا هوادة فيه من أجل علاج هذه الظالم ، فاننا سوف نرى نفس هذا الجشع الانساني ، وهذا اللجوء الى الابادة الجماعية كحل سياسي ، واسمحوا لي أن أقول - الحل النهائي - الذي أودى بالعالم منذ . عام الى حافة الهاوية ، قد يدفع العالم مرة أخرى الى هذه الحافة في الجولة المقبلة .

ويعتقد وفد بلدي ان شعب ناميبيا ، صاحب هذا البلد ، سوف يقاتل مضحيا بدماء دفاعا عن حريته . فلم يحدث قط أن بقي انسان منذ فجر التاريخ مستعبدا دائما . وطى عكس وجهة النظر المتأصلة في سياسة الفصل العنصري ، فان الافريقي الأسود لا يقل انسانية عن الاوروبي أو أي شخص آخر في أي قارة أخرى .

ان عشرين عاما من الاحتلال فير الشرعي فترة طويلة جدا بأي مقياس ، والأسمم المتحدة لا تحتاج الا الى الارادة السياسية لدفع الظلم عن المقهورين ، وكذلك لتجنب المأساة التي تنجم عن ذلك الظلم والتي يمكن أن تفضي الى الكارثة التي نخشاها جميعا .

لذلك يضم وفد بلدى صوته الى أصوات من يطالبون بالعدالة ، ومن ثم يطالبون بانقاذ صداقية هذه المنظمة ، الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : طبقا للقرار ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، أعطي الكلمة لمراقب منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ترزى (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد أدرجت قضية ناميبيا على جدول أعمال الجمعية العامة في كل دورة عادية منذ دورتها الأولى المعقودة في عام ١٩٤٦ . وبطبيعة الحال ، فان عددا من الدورات الاستثنائية قد عقدت لبحث هذا الموضوع أيضا .

وقد تراكت آلاف الصفحات في مئات المجلدات التي تضم قرارات لا حصر لها ، اعتمدت من جانب الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو أجهزة الأمم المتحدة الأخرى . ويمكنني ان أقول ان قضية فلسطين هي البند الآخر الوحيد الذي واجهه نفس الصير . ولكن السبب الجذري أو الجوهر الأصلي يمكن أن نحدده في عبارة واحدة ، ألا وهي " خيانة الأمانة " . هذه الخيانة للأمانة المقدسة التي شهدناها من جانب الدول الاستعمارية ثم دول الاستعمار الجديد وأخيرا من جانب الدول الامبريالية . وهذه الخيانة للأمانة المقدسة شهدناها أيضا من جانب السلطات التي عهد اليها بالانتداب بموجب اتفاقيات عصبة الأمم أو المنظمات الأخرى السابقة . وقد كان " الانتداب " الذي منح لبعض الدول ، وما يزال ، اسما على غير معنى ، ففي قضيتي " ناميبيا " و " فلسطين " ، خانت الدولة المنتدبة شروط الانتداب الذي منح لها . فقد كان الانتداب في الحالتين يهدف الى اعداد شعبي هذين الاقليمين - ناميبيا وفلسطين - للاستقلال الوطني والحكم الذاتي . فما كنا نحتاج اليه ، نحن شعبي هاتين المنطقتين ، هو الدراية الفنية لادارة بلدنا المستقلين . الا ان سلطات الانتداب أوجدت حالة وظروفا تخدم مصالحها على حساب

حقوقنا ، وللحيلولة بيننا وبين جني ثمار وموارد بلدنا . ففي فلسطين ، نجح الانتداب
البريطاني في ايجاد وحسن - وحسن عنصرى - وهو دولة اسرائيل الصهيونية ، على
حساب طرد واجتثاث الشعب الفلسطيني من دياره وممتلكاته ، ونجح في أن يجعل من
الشعب الفلسطيني مجتمع لاجئين مشردين في العالم كله .

ولكن الذي عجز الانتداب الخائن عن تحقيقه هو اضعاف أو كسر تصميم الشعب الفلسطيني على التثبيت بشري فلسطين الطيب ، واراوته القوية في التسك بحقوقه فير القابلة للتصرف ومواصلة نضاله بكل الوسائل لإعمال تلك الحقوق وممارستها ، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير دون تدخل أجنبي ، وحقه في الاستقلال الوطني في فلسطين .

وفي ناميبيا ، تطور الانتداب الخائن وعلى وجه الدقة منذ عام ١٩٦٦ الى احتلال عسكري على يد عصابة الأقلية البيضاء في بريتوريا ، متحديا لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) . ثم انشئ مجلس لادارة افريقيا الجنوبية الغربية الى حين نيلها الاستقلال . وربما يكون شعب ناميبيا قد حقق أول نصر له عندما قرر انه شعب ناميبيا وليس مجرد موقع على الخريطة الجغرافية ، فهي لم تعد " افريقيا الجنوبية الغربية " بل ناميبيا والشعب الناميسي .

وكان من جوانب اغتطال الأمم المتحدة بمسؤولياتها ، ان انشأت معهد ناميبيا . ونتيجة للنضال المستمر والمتصاعد الذي يخوضه شعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، مثلته الحقيقي الوحيد ، اعتمدت الجمعية العامة أيضا برنامج عمل لتعزيز حق ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

واستمر نضال الشعب الناميسي . وعلى حين أكدت هذه الجمعية العامة من جديد الحق فير القابل للتصرف لكل الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري والسيطرة الأجنبية في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، فقد أكدت أيضا من جديد شرعية نضال الشعوب في سبيل حريتها بكل الوسائل المتاحة بما في ذلك النضال المسلح . ولم تتردد هـذـه الجمعية في اعلان أن ذلك حق للشعوب " ولا سيما الشعوب الافريقية التي لا تزال تخضع للسيطرة الاستعمارية والشعب الفلسطيني " .

واستمرت العملية في الأمم المتحدة ، فأثيرت المسألة أمام مجلس الأمن . وفي تحد صاحب عارض نظام بريتوريا العنصري قرار مجلس الأمن ، واجرى انتخابات زائفة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ . واظنت هذه الجمعية ان تلك الانتخابات باطلة ولا فية . وشكلت

مجموعة من الدول فريق اتصال للعمل ، كما زعموا ، كرسول لحسن النية . ولكن عناصر فريق الاتصال ذاك ، بحكم طبيعة نظمها الاجتماعية والاقتصادية وسجلها الاستعماري الماضي ، وما لديها من بواعت على حماية مؤسساتها عبر الوطنية ، عجزت عن أن تظل محايدة . لقد كانت مصالحها تتعارض بشكل جذري ومضاد مصالح الشعب النامي . وباعت تلك الجهود والمحاولات بالفشل . ووفقا لما فهمته ، فان ذلك الفريق لم يتشاور أو ينسق عمله مع الطرف الرئيسي وممثل الشعب النامي ، سواهو .

ومرة أخرى طرح الموضوع على مجلس الأمن . وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يمثل علامة هامة في تاريخ النضال البطولي لشعب ناميبيا . ولكن ذلك القرار لم يكن سوى عقار سكن آخر لتخدير ذلك الشعب ، أثار في النفوس آمالا زائفة اقترنت بمحاولة خبيثة لتقويض التفاهم المتنامي لدى الشعوب والقوى المحبة للسلم والحرية ، ودعمها وتضامنها . لقد هلك الجميع للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، خاصة وأنه اعتمد بالاجماع ، تماما مثل قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) المتعلق بالاحتلال الصهيوني الاسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية الأخرى . وعندما جاءت لحظة الحقيقة ، كشفت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية القناع عن خططها الشريرة : ان قالت لا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وقالت لا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) .

الى متى سنظل نحن شعوب ناميبيا وفلسطين وجنوب افريقيا نسمح لعضو دائم في مجلس الأمن ، هو الولايات المتحدة الأمريكية ، باملاء ارادته والسيطرة على أعمال أجهزة الأمم المتحدة وعلى علاقات المجتمع الدولي ؟ ان تأييدها للقرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٦٥ (١٩٨٠) لم يخدعنا طوال الوقت . لقد كشفت واشنطن عن وجهها الحقيقي ، وعن أهدافها ومصلحتها لدى المؤسسات عبر الوطنية التمويلية والمصرفية ، والصناعات الكبرى ، التي تسيطر على سياسات واشنطن وتوجهها . ولافتة " المشاركة البنائة " هي اسم اللعبة ، ولكن الحقيقة هي ان واشنطن ترمي الى تكريس استعباد الشعوب واستغلالها .

ونحن في منظمة التحرير الفلسطينية نطرح السؤال التالي على هذه الجمعية : في مواجهة الموقف المتصلب والسلبى الذى تتخذه واشنطن سواء ازا تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٦٥ (١٩٨٠) وفيهما أوحى القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة بأظبية ساحقة والتى تطالب بعقد مؤتمر السلم الدولى المعنى بالشرق الأوسط ، هل أمام هذه الجمعية سبل أخرى لضمان تنفيذ قراراتها ؟

اننا ندرك ان الميثاق صريح . ووفقا للمادة ٢٥ منه :

" يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق " .

ولكن كيف يمكن التصرف حيال الأعضاء الذين لا يقبلون ، بل الذين يرفضون ، تنفيذ قرارات مجلس الأمن ؟ فضلا عن ذلك ما العمل ازا الدول الأعضاء ، وبصفة خاصة أعضاء مجلس الأمن ، الذين يرفضون تنفيذ القرارات التى شاركوا فى صنعها ، وربما فى صياقتها ، ثم يبتكون فيما تعهدوا به ؟

ان أظبية الدول الأعضاء طالبت فى بياناتها أمام هذه الجمعية بتطبيق أحكام الميثاق ، أى بفرض الجزاءات الالزامية الشاملة . ولكن فى ضوء سيطرة حق النقض الذى تسيئ الولايات المتحدة استخدامه كثيرا أو تهدد باستخدامه ، وهى عضودائم فى مجلس الأمن ، بات من واجب الجمعية العامة ان تهت عن اجراء لا يبقى طمس ارادة المجتمع الدولى رهينة لأهواء كل من يجلس فى البيت الأبيض فى واشنطن .

وما زلنا نؤمن بأن هذه الجمعية يجب أن تستجيب لقضية الشعب الناميبى ومطالبه العادلة ، ولحقوقه أولا وقبل كل شيء . والجمعية العامة لديها سلطات نص عليها الميثاق وتضمنتها القرارات . وان مجرد رفض وثائق تفويض نظام بريتوريا العنصرى أمر له أهمية أدبية كبرى ، ولكن الأهم هو حصول الشعب الناميبى على حقوقه فىير القابلة للتصرف فى الاستقلال والسيادة ، ولا يمكن تحقيق ذلك الا بعد الانسحاب الكامل وفيير المشروط لقوات جنوب افريقيا المحتلة من كل أراضي ناميبيا ، وعندما لا تعود الأراضي الناميبية

الواقعة في صحراء كلبارى ، التي تحتل عشر مساحة أراضي ناميبيا ، حقلا للتجارب النووية
المشتركة بين اسرائيل وريتوريا .
وبعد أربعين عاما من المناقشات ، وخسة وعشرين عاما من اعتماد اعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وعشرين عاما من الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ،
ما زالت المناقشات دائرة بيننا ، بينما يربط في ناميبيا . . . ألف جندي من قوات الاحتلال
العنصرية الأجنبية ، ويمارسون أعمال القمع والوحشية .

وتفرض قوانين الطوارئ وما يسمى بمناطق الأمن ، كما فرضت تدابير الطوارئ الدفاعية في عام ١٩٤٥ وكما أقيمت المستوطنات اليهودية والمراكز العسكرية في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة . لقد أوضح النظامان العنصريان في كل من بريتوريا وتل أبيب بأعمالها وليس بكلماتها وحدها انهما لن ينفذا قرارات مجلس الأمن . وفي كل من ناميبيا المحتلة وفلسطين المحتلة فان الدولة - وهي النظامان العنصريان في بريتوريا وتل أبيب - ترفض حتى دخول أعضاء اللجان التي شكلها مجلس الأمن الى الأراضي المحتلة . ومع ذلك فهذان النظامان لا يعاقبان على تشدهما وعجرفتهما .

ولقد حاول كل من النظامين خلق صنائع له ، ولكن تحالف التورنهال في ناميبيا ورابطة القرى في فلسطين المحتلة لم تستطع البقاء في مواجهة المقاومة البطولية والوطنية للشعبين الناميبى والفلسطينى .

وهرفم الموقف الخطير في الشرق الأوسط الناجم عن تشدد اسرائيل وسياستها العدوانية ، وهرفم الموقف الخطير في الجنوب الافريقي - الذى يشمل جنوب افريقيا وناميبيا ودول خط المواجهة - الناتج عن سياسة المغامرة التي ينتهجها نظام بريتوريا ، لم يشر الرئيس ريغان الى هاتين المنطقتين بوصفهما بلوتى توتر . وربما كان رأيه ان السألة مبالغ فيها وأن شعوب الجنوب الافريقي والشرق الأوسط ، الناميبيون والفلسطينيون ، لا يستحقون أى اعتبار . ولقد كنا نظن دائما أن قضية السلام هي قضية الشعب الأمريكى . ومازلنا نظن أنها قضية الشعب الأمريكى ، فیر أن قضية ريغان أمر مختلف . انها قضية العدوان وقضية ما يسمى الدولية الديمقراطية ، قضية جيرى فولويل وأمثاله . انها قضية العرب والعنصرية ، وقضية التعصب كما عرفته العصور الظلمة ، كما أنها قضية الفصل العنصرى والصهيونية . انها ليست قضية السلام وليست قضية الشعوب . ونحن لا يمكن ولا يجوز أن نسمح باستمرار الاحتلال الأجنبي فيبر المشروع لانه جريمة ضد الانسانية . ومهما كان البعض يرى في الاحتلال جوانب مضيئة فليس هناك شيء اسمه احتلال حميد .

فالاحتلال الاجنبى يعنى بالضرورة الاستغلال وانتهاك حقوق الانسان والحقوق الوطنية ، ولذا فان واجبنا المشترك هو العمل على انهاء هذا الوضع .

وطبنا أن نتوجه جميعا الى المؤتمر الدولي لناميبيا الذى تعقده الأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ وأن نقر برامج عملية لضمان الحرية لشعب ناميبيا وكفالة الاستقلال والسيادة للدولة الناميبية . والى ذلك الحين ينبغي أن نواصل تأييدنا لنضال شعب ناميبيا لتحرير وطنه من شرور نظام بريتوريا العنصرى وحرا به . ونحن في منظمة التحرير الفلسطينية نكسر الاعراب عن تضامننا مع رفاقنا في السلاح منظمة (سوابو) الممثل الحقيقي للشعب الناميبى وقائد نضاله .

ونحن الفلسطينين نفخر بالوقفه الصلبة في وجه اعداء السلم والانسانية . ونحن مما سننتصر في نضالنا المشترك . فالنضال ستمر والنصر أكيد .

وغتما أود ان أبلغ الجمعية العامة اننا في الوقت الذى نتداول فيه هنا تقوم بعثة عسكرية من جنوب افريقيا العنصرية حاليا بزيارة للنازيين الصهاينة في فلسطين المحتلة وهي زيارة في اطار التعاون بين النظامين العنصرين - نظام النازيين الجدد في بريتوريا والنازيين الصهاينة في تل أبيب . وسوف تقوم تل أبيب بتزويد بريتوريا بجهاز كشف الكتروني ، وسوف يتلقى العنصريون في جنوب افريقيا التعليمات الخاصة بصيانة هذا الجهاز من زملائهم العنصريين الصهاينة في تل أبيب .

السيد ولد بوى (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في هذا العام الذى نحتفل فيه بذكرى انشاء الأمم المتحدة ، كان يمكن أن نحتفل بحموية أكثر وقوة أشد وكان يمكن أن نشعر بسعادتنا أكثر لو أن استقلال ناميبيا المنشود والذى طالما أرجو قد أصبح حقيقة ملموسة . وربما كان هذا الاستقلال هو أحسن هدية تقدم للأمم المتحدة في الاحتفال بذكرى مرور أربعين عاما على انشائها .

وكان احتفالنا بالذكرى الخامسة والعشرين لصدور القرار ١٥١٤ (د-١٥) باعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يمكن أن يكون على درجة أعلى . ان التعنت والمماطلة ومناورات جنوب افريقيا التي تهدف الى التسويف قد خيبت آمالنا وأحبطت استقلال ناميبيا ، وهو الاستقلال الذى ما يزال مطلبها للمجتمع الدولي بأسره .

وفي الاسبوع الماضي نظر مجلس الأمن ، بناءً على طلب اشتركت في تقديمه بلدان
 عدم الانحياز ومجموعة الدول الافريقية ، بطلب في رفض جنوب افريقيا تنفيذ تطبيق قرارات
 المجلس الخاصة بناميبيا . وكان مجلس الأمن قد وضع قبل سبعة أعوام في قراره ٤٣٥
 (١٩٧٨) خطة لتحقيق استقلال ناميبيا ووافقت عليها جميع الأطراف المعنية . وهذه
 الخطة التي ما تزال صالحة ، يعوق تنفيذها موقف جنوب افريقيا . وفي عام ١٩٦٦ كانت
 الجمعية العامة قد أظنت أن احتلال نظام بريتوريا لناميبيا غير مشروع . كما أكدت محكمة
 العدل الدولية في الفتوى التي أصدرتها في ١٩٧١ الرأي الذي ذهب اليه الجمعية
 العامة من أن احتلال نظام بريتوريا العنصرى لناميبيا احتلال غير مشروع وأنه دام أكثر مما
 ينبغي . وذلك فان الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية ومجلس الأمن حددت الطريق .
 الا ان نظام بريتوريا مازال يضع العقبات ويمارس كل أنواع التسويق .
 ولا يسع موريتانيا الا أن تستنكر تلك العقبات التي توضع للحيلولة دون استقلال
 ناميبيا ، وتعتقد انه لا يجوز ربط استقلال ناميبيا بأى اعتبارات أخرى دخيلة عليه .
 وشعب ناميبيا الذي تعرض لكل هذه المعاناة مازال يقاوم ببسالة الاحتلال
 والاضطهاد الديموى تحت قيادة مثله الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية
 الغربية (سواهو) . ومازالت هذه المنظمة تلقي علينا الدروس في العزم وبعد النظر
 والمثابرة . ونحن من هنا نعلن تأييدنا لها وتضامننا معها في نضالها المشروع .
 وان موريتانيا تشارك البلدان التي تشعر بالقلق والسخط لما تتعرض له قرارات
 الجمعية العامة ومجلس الأمن من انتهاك وازدراء ولا سيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى
 اعتمده مجلس الأمن بالاجماع . ومازال هذا القرار هو الأساس المقبول للتسوية السلمية
 لمسألة استقلال ناميبيا . وان موريتانيا لعل ثقة من أن نضال الشعب الناميبى الباسل
 سوف ينتصر ، وتناشد الجمعية العامة أن تهذل كل ما في وسعها للتعجيل باستقلال
 ناميبيا وحررتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد استمعنا الى المتكلم الأخير في

المناقشة الخاصة بهذا البند .

وأود أن أحيط أعضاء الجمعية طما بأن التصويت على مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/40/24 ، (الجزء الثاني) الفصل الأول ، سيجرى في جلسة مقبلة سيعلم عنها في "اليومية" .

وأعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة لممارسة حق الرد .

السيد ايوانس (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان أعضاء

فريق الاتصال الغربي ، ان يعنون الدور الذي يضطلعون به في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، دأبوا على عدم التقدم ببيانات فردية في المناقشة الخاصة بهذا الموضوع وكانت آراء وفد بلادي ممثلة تماما في البيان الذي أدلى به هنا الممثل الدائم للكسمبرغ نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وكذلك في اجتماعات مجلس الأمن في الاسبوع الماضي . وانني أتكلم ممارسة لحق الرد كي أهدد فقط بعض المزام حتى لا يكون هناك مجال لسوء الفهم .

يتضح من البيانات التي أشرت اليها أن موقف المملكة المتحدة من احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا هو نفسه ذلك الموقف الذي أعرب عنه جميع المتكلمين تقريبا في هذه المناقشة . فما من وفد أكثر من وفد بلادي اهتماما بأن يرى الخطة والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد نفذ فوراً . ان أن حماية خطة التسوية والجهود الرامية الى ضمان سريانها لها اعتبار أساسي في نظرنا .

وفي هذا السياق ، أرحب بما أبداه الاتحاد السوفياتي الآن من تأييد - وان كان قد جاء متأخرا - لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بعد أن كان قد رفض في عام ١٩٧٨ ، أن يصوت لصالح ذلك القرار . لكن يتعين طي أن أذكر أن الممثل الدائم للاتحاد السوفياتي أساء تماما في بيانه تصوير موقف الدول الغربية الأعضاء ازايا الحكومة الانتقالية المزيفة التي أنشئت في ناميبيا . فموقفنا يمكن أن يتضح بسهولة بمراجعة البيانات التي أدلت بها وفود الدول الغربية الأعضاء في هذه المناقشة وفي مجلس الأمن في الاسبوع الماضي .

ان المملكة المتحدة تشاطر الرأي الذي أعرب عنه الكثيرون من شركائنا وأصدقائنا والقائل بأن تصديق توافق الآراء الدولي بشأن ناميبيا ، وهو توافق آراء اتضح في مناقشات عديدة في الأمم المتحدة وكذلك في اجتماعات المجموعات الدولية الأخرى التي ننتمي اليها وفي بياناتها ، لا يمكن الا أن يكون لصالح جنوب افريقيا .
ولهذا اقترحنا أن يتخذ مجلس الأمن قرارا يكمل استراتيجية تلك المجموعات وكان سيسعدنا أن يعتمد هذا القرار كي يعزز الاجراء الذي اتخذته حكومة بلادي بالفعل على المستوى الوطني .

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ك) اقرار تعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ؛ مذكرة من الأمين

العام (A/40/901)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) ؛ يقترح الأمين العام في مذكرته المؤرخة ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، تعيين السيد كينيث دادازي أمينا عاما لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ وتنتهي في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ .

السيد فولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) ؛ انه لمن دواعي

عظيم ارتياحي ان أرحب باسم مجموعة ال ٧٧ ، باقرار تعيين صاحب السعادة السيد كينيث . ك. س. دادازي المفوض السامي لغانا لدى المملكة المتحدة ، في منصب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) .

لقد برهن الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار مرة أخرى على حكمته . فهو بهذا التعيين انما يضع الشخص المناسب في المكان المناسب ان اختار شخصا له أعلى المؤهلات لكي يزاومه في واحد من مجالات أنشطة الأمم المتحدة الهامة والحساسة لقد برهن السيد كيثيب دادازي على قدرته ، ويعود اليه الفضل حقا في تحقيق الكثير من الانجازات في مجال التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية .

وما من حاجة تدعو الى العودة الى الماضى البعيد من أجل ايجاد الدليل على براعة ، ان يكفى الاشارة الى المهارة التي ادار بها اللجنة المخصصة المعنية باعادة هيكلة القطاعين الاقتصادى والاجتماعى لمنظومة الأمم المتحدة وأن نتذكر تفانيه عندما كان يدير العمل بوصفه مدبرا عاما للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى ، وان نعيد الى ذاكرتنا المساهمة التي أسهم بها منذ أسابيع قلائل فيما توصلت اليه أعمال لجنة استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . فلقد تميز مرة أخرى في ادارته لتلك اللجنة بأنه رجل على دراية وتفهم بالقضايا المطروحة .

ونحن جميعا نقدر ما أبداه السيد كينيث دادازى من استعداد للاضطلاع عن طيب خاطر بمهام الأمين العام للأونكتاد ، في وقت يمر فيه التعاون الدولى من أجل التنمية بأزمة عميقة . ونحن على اقتناع بأنه سيعالج المشاكل الاقتصادية الدولية الرئيسية في مجال التنمية والتجارة بطريقة الحاسمة ، وأنه سيحرز نجاحا تاما . غير أن أى قدر من الحكمة والمهارة والتفانى مهما بلغ لا يمكن أن يكفى لنجاح الأمين العام للأونكتاد في مهمته . لذا لا بد أن يحظى السيد دادازى بالتأييد والتعاون الكاملين من جانب كل الدول الأعضاء .

وأود أن أضيف أنه كى يؤدي الأونكتاد دوره الحيوى لا بد من تعزيز التعددية وتوافق الآراء بشأن التنمية . وهي أمور قد تأكلت منذ فترة طويلة جدا ، وهذا التأكل يتعارض مع مصالح البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء . فالبلدان النامية تنظر الى الأونكتاد بغاية التقدير لما قام به من أجل ايجاد حل للمشاكل الدولية الرئيسية ، وما يمكن أن يقوم به في الكفاح من أجل اقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة أكثر عدلا ومن أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد . لذا ، سيلقى السيد كينيث دادازى كل تأييد من جانب البلدان النامية .

وأود أن أعتنم هذه المناسبة لأعرب عن الامتنان للسيد فاماني كوريا مثل سرى لانكا لكل ما بذله من جهد في سبيل التعاون الدولي والتنمية في المجال الاقتصادي عندما كان يتولى منصب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وينبغي أيضا أن نعرب عن تقديرنا لجهود السيد اليستر ماكينتري الذي أدى بنجاح مهامه فسي الأونكتاد . ونحن على يقين من أنه سيواصل العمل المتفاني في خدمة المنظمة بنفس الأسلوب الناجح الذي كان ينتهجه وهو في منصبه .

السيد زفزد بين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية

عن الروسية) ؛ باسم وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية بولندا الشعبية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية منغوليا الشعبية وجمهورية هنغاريا الشعبية يشرفني أن أعرب عن ارتياحنا لاقتراح الأمين العام السيد بيريز دي كوبيار بتعيين السفير داد ازي أميننا عاما لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) .

وما برحت وفود بلادنا تؤيد عمل الأونكتاد بوصفه من أهم المنظمات المعنية بتنمية التعاون الدولي في المجالين التجاري والاقتصادي والتي تظلمع باسهام هام في صياغة أفكار ومفاهيم جديدة بشأن سبل تطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي .

وشئت تاريخ الأونكتاد بشكل مقنع أنه يمكن الاستفادة من امكانات المنظمة بأقصى قدر من الفعالية عندما تتوافر لدى كل الدول الأعضاء الارادة السياسية اللازمة . وتؤيد البلدان الاشتراكية استمرار عمل الأونكتاد بموجب ولايته الراهنة .

وحيث أنه يجرى الاعداد للمؤتمر السابع للأونكتاد ، ينبغي أن تتركز جهود تلك المنظمة على تنفيذ مقررات الأمم المتحدة الأساسية فيما يتعلق باختصاصات الأونكتاد واعادة هيكله العلاقات الاقتصادية الدولية واقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وترد أيضا فسي جدول أعمال الأونكتاد بنود هامة مثل تعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية والكف عن استخدام التدابير التجارية والاقتصادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي .

وينبغي للأونكتاد أن يكثف جهوده لتطبيع الحالة في أسواق المواد الخام ومكافحة العمالية وحل مشاكل الديون واستنزاف موارد البلدان النامية وتحسين نقل التكنولوجيا . ويجب أن يعمل لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية القائمة على المنفعة المتبادلة وذلك على أساس من المساواة بين البلدان على اختلاف نظمها الاجتماعية والاقتصادية . وثمة مجال هام من مجالات أنشطة هذه الهيئة وهو القيام بموجب قرار الأونكتاد ١١١/٤٤ بالنظر في الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ، وقد تعاقب على الأونكتاد منذ انشائه رؤساء مشهود لهم بالمقدرة والحزم ، وأسهم كل منهم في الوفاء بولاية تلك المنظمة والبلدان الاشتراكية على ثقة من استمرار ذلك التقليد على يد السفير دادازي . ونرجو له كل النجاح في عمله وفي تنمية التعاون التجاري والاقتصادي بين كافة البلدان على أساس المنفعة المتبادلة .

السيد كانيكو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب

للسيد كينيث دادازي عن أصدق تهاني حكومتي لتعيينه في هذا المنصب الرفيع ، منصب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) . ولسنا في حاجة لذكرها لدى السيد دادازي من خبرات غزيرة ودراسة واسعة بالمسائل ذات الصلة وما يتمتع به من مهارات دبلوماسية فائقة . ومن دواعي سعادتنا أن يتولى شخص مرموق ممثلة منصب الأمين العام للأونكتاد وهو من هيئات الأمم المتحدة الهامة المعنية بتعزيز التعاون الدولي في ميداني التجارة والتنمية .

ولقد سعدنا بالعمل تحت رئاسة السيد دادازي في اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية . ويعزى نجاح اللجنة في جانب كبير منه الى أسلوبه الحكيم في توجيه الأعضاء في مفاوضات كانت بحق بناءة ومثمرة ، الأمر الذي يقنعنا بأن مفاوضات الأونكتاد ستسير في طريق النجاح نتيجة لوجود السيد دادازي في منصب الأمين العام .

واغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن خالص تقديرنا للسيد ماكتري لجهوده الدائبة . ففي أثناء توليه منصبه سارت أنشطة الأونكتاد بأسلوب ممتاز . واعتقد أن كل أعضاء الأونكتاد يشاطرونني هذا الرأي .

ان حكومة بلادى تعلق أهمية كبرى على أنشطة الأونكتاد ، ونحن على ثقة من أن الأونكتاد سيظل بقيادة الأمين العام الجديد محفلا نشاطا وبناءا للحوار بين الشمال والجنوب . وأود أن أؤكد لكم أن اليابان لن تدخر جهدا في العمل معه عن كثب .

السيد وانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : استمعنا ببالغ السرور

لاقتراح أميننا العام السيد بيريز دى كوبيار بتميين السيد كينيث دادازى أميننا عاما لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وأحطنا علما باقرار الجمعية العامة لهذا التعيين . ويود الوفد الصيني أن يعرب عن تهنئته الحارة للسيد دادازى .

ان السيد دادازى دبلوماسي معروف يتمتع بمعرفة غزيرة وقدرات ممتازة وخبرات واسعة . وهو يحظى بمكانة رفيعة في العالم الدبلوماسي وفي منظومة الأمم المتحدة لاسهامه الهام في تشجيع الحوار بين الشمال والجنوب وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي .

ويعتقد وفد الصين أن السيد دادازي شخص مناسب جدا لشغل وظيفة الأمين العام " للأونكتاد " .

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لكي نكرر أن حكومة الصين ستواصل علاقاتها الممتازة للتعاون مع الأونكتاد وستعمل على تعزيزها . وخلال السنة الماضية وقيادة السيد مكنتير نائب الأمين العام والقائم بأعماله حقق الأونكتاد نتائج كثيرة . وبأمل وفد الصين أنه بقيادة الأمين العام الجديد سيواصل الأونكتاد القيام بدوره الايجابي والهام في المجال الاقتصادي الدولي بل وأن يسهم على نحو أكبر في النهوض بالتجارة والتنمية العالميتين وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي واعادة تنشيط الاقتصاد العالمي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : المتكلم التالي هو ممثل أيسلندا الذي يتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى .

السيد هيلفاسون (أيسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعلق دول أوروبا والدول الأخرى أهمية كبرى على دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ولقد رحبت بانتظام أنشطة تلك المنظمة . ومن ثم ، يسعدنا كثيرا أن نعلم بقرار الأمين العام بتعيين كينيث دادازي الأمين العام الجديد للأونكتاد ، ويسعدنا أن ننضم الى الموافقة على هذا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة .

ان السيد دادازي سيضفي على هذا المنصب الرفيع خبرته الطويلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة وكمثل لبلاده في مناصب هامة . لقد ترأس بنجاح كبير عددا من اللجان الهامة آخرها اللجنة المعنية باستعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية . اننا نتطلع للتعاون مع كينيث دادازي في مهامه الجديدة ، لأننا نحترم حكمته ومعرفته العميقة وقدرته على تحقيق النتائج من خلال المثابرة والعمل الجاد والشعور بالمسؤولية .

ان كينيث دادازي سيخلف غاماني كوريا الذي ترأس الأونكتاد على مدى عشر سنوات بشكل مرموق خلال فترة هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وتود دول أوروبا الغربية والدول الأخرى الاشادة بصفة خاصة بالسيد اليستر ماكتير الذي أدار شؤون الأونكتاد خلال العام الباهي بطريقة على قدر كبير من المهارة والمقدرة .

ونتمنى لكينيث دادازي كل النجاح ، ونحن على ثقة بأن " الأونكتاد " ستتوافر له القيادة القديرة والحكيمة في هذه الآونة العرجة . وأؤكد له التعاون الكامل من قبل بلادنا

السيد فيرر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
يسعد الولايات المتحدة أن تنضم الى المصادقة على تعيين الأمين العام بيرير دي كوييار للسفير كينيث دادازي ليكون الأمين العام المقبل لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لقد أبدى الأمين العام حكمة عظيمة في تعيين رجل له خبرة ومؤهلات السيد دادازي . وقد اتضحت قدرات السفير دادازي في مناصب متعددة ، ليس فقط في خدمة بلاده وإنما أيضا في خدمة الأمم المتحدة وأهدافها الخاصة بالتعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية . وفي الآونة الأخيرة كان السيد دادازي رئيسا للجنة المعنية باستعراض وتقييم استراتيجية التنمية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث حيث أدت معرفته وأمانته وصبره الى توجيه عمل اللجنة بنجاح . وتتطلع الولايات المتحدة الى التعاون معه في الأونكتاد وتأمل اننا معا نستطيع الاسهام في التقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع البلدان .
ونحن ان نوافق رسميا على انتقال الشعلة في الأونكتاد ، يود وفدي أن يعرب عن امتناننا العميق وشكرنا للسيد اليستر ماكنتيير على العمل الممتاز الذي قام به بوصفه القائم بأعمال الأونكتاد طوال الشهور الماضية . ونحن على ثقة من أنه ومع الموظفين الاخرين في الأونكتاد سيساعدون السفير دادازي مساعدة قيمة في أدائه لواجباته .

السيد غيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب بكل تواضع عن ارتياح وفدي العميق وامتنانه للممثلين الذين تكلموا خلال مناقشة البند ١٧ (ك) من جدول الأعمال على كلمتهم الرقيقة التي ذكروا فيها زميلي ومواطني السيد كينيث . ك. س. دادازي . ويشعر وفدي بالفبطة لأن اختيار الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد انتهى الآن وأن هذه المنظمة سيدبر أعمالها الآن رئيس مسؤول . ان التأخير الذي جرى في عملية التعيين التي تمت الان هو دليل على الجديّة التي ينظر بها المجتمع الدولي الى هذه الوكالة . ومن ثم أود أن أسجل تقدير حكومتي

للطريقة النموذجية التي قام بها الاستاذ اليستر مكنتير الأمين العام بالانابة بمسؤولياته
الجسيمة خلال الفترة الانتقالية .

ان تعيين المفوض السامي دادازي يعتبر اطرا لوفدي بطبيعة الحال ، ولكنه
أكثر من ذلك شرف لبلدي ولحكومته سوف نظل ممتنين له الى الأبد . ونحن على ثقة من
أن السيد دادازي سيبدل قصارى جهده كي يكون أهلا للثقة التي أولت اياها الجمعية
العامة . ونعلم أنه يمكنه أن يتطلع الى تعاون كل دولة عضو من أجل أن يؤدي الواجبات
المنوطه به في الأونكتاد .

واسمحوا لي أن أفتم هذه الفرصة أيضا كي أسجل شكرنا المخلص وتقديرنا للسيد
بيريدي كوييار الأمين العام على تكريمه بتعيين السيد دادازي . فذلك أيضا تعبير عن
الثقة ببلادي ، وهو تقدير سنذكره لفترة طويلة قادمة .

كما نوجه شكرنا وتقديرنا بنفس القدر الى الامين العام السابق للاونكتاد السيد جاماني كوريا ممثل سرى لانكا على العمل المثالي اللامع حقا الذي قام به خلال اضطلاعـه بالمنصب . ونحن مدبنون له كثيرا بالفضل في تحديد ملامح " الاونكتاد " وهو من المنظمات الهامة ، ليس فقط للمجتمع الدولي وانما للبلدان النامية أيضا بصفة خاصة .

ونشعر بالامتنان لزملائنا في المجموعة الافريقية للتفهم الذي أبدوه في تعيينـ السيد دادزي ، ونأمل في أن يتجلى هذا التفهم الذي اتسم به قرار اليوم في تعاون المجموعة الافريقية مع السيد دادزي .

وأخير ، يوجه وفد بلادى شكره الى جميع الذين مكنونا من التوصل الى قرار اجماعي بشأن التعيين في هذا المنصب الحساس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترفب في اقرار تعيين السيد كينيث دادزي امينا عاما لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لفترة ثلاث سنوات ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا اختتمنا نظرننا للبنـد ١٧ (ك) من جدول الأعمال .

البند ٢٠ من جدول الاعمال

اعادة أورد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية

(أ) تقرير الامين العام (A/40/344)

(ب) مشروع القرار (A/40/L.18)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة الآن لممثل زائير الذي يرفب في عرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.18 .

السيد باغبيني ادبيتونزنغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

في ٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، قال المارشال موبوتو سيسي سيكو رئيس ومؤسس حركة الثورة ورئيس الجمهورية ، من فوق هذه المنصة ما يلي :

" من بين دعاوى أقل البلدان حظا ، وبخاصة البلدان التي كانت ستعمره من قبل ، دعوى لها أهمية حيوية . وهذا يتصل بالتراث الثقافي لبلادي . اننا لم نعان في الفترة الاستعمارية من الاستعمار والعبودية والاستغلال الاقتصادي فحسب ، وانما عانينا فوق ذلك كله من السلب الهجمي الذي جرى بشكل منتظم لجميع أعمالنا الفنية . فهذه الطريقة استولت البلدان الغنية على أحسن أعمالنا الفنية وأكثرها تفردا . ولذلك فانا لسنا فقرا اقتصاديا فحسب وانما ثقافيا أيضا " (A/PV.2140)

وقال الرئيس موبوتو في خطابه بعد ذلك ما يلي :

" خلال الحرب العالمية الثانية وقع حدث يوضح ان ما اقوله حق ، ان هنتر سلب متحف اللوفر وأخذ معه الاعمال العظيمة التي كانت هناك . وعندما تم التحرير ، حتى قبل التفكير في توقيع الهدنة ، بذلت فرنسا كل ما في وسعها لاستعادة تحفها الفنية . وكان ذلك عملا سليما تماما . ولهذا فاني اطلب أيضا الى هذه الجمعية ان تصدر قرارا يدعو الدول الغنية التي تحوز أعمالا فنية لبلدان فقيرة أن تعيد بعضها اليها حتى يمكننا أن نعلم اننا واحفادنا تاريخ بلادهم " (A/PV.2140)

في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة في عام ١٩٧٣ ، وبناء على مبادرة من وفد زائير ادرجت الجمعية العامة في جدول أعمالها بندا بشأن إعادة الاعمال الفنية الى البلدان التي انتزعت منها ، وذلك للمناقشة والبت فيه . وقد امين العام تقارير عن تنفيذ القرارات التي اصدرتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة . وعم آخر هذه التقارير بوصفه الوثيقة A/40/344 المؤرخة في ٢١ حزيران /

يونيه ١٩٨٥ ، ويحيي وفد بلادى الامين العام ، ويحيي خاصة المدير العام لليونيسكو على التوصيات الموجزة الواضحة الوثيقة الصلة بالموضوع الواردة في هذا التقرير . ويشعر وفد بلادى بالامتنان للمدير العام لليونيسكو لاهتمامه المتكثف بهذه المسألة ، وهو اهتمام اتضح في الدورات التي عقدتها اللجنة الحكومية الدولية للعمل على اعادة المستلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية والتي نظمت في استانبول في الفترة من ٩ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ وفي اثينا ودلهي في الفترة من ٢ الى ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥ . ويلاحظ وفد بلادى بالرضا أن امانة اليونيسكو أعدت مشروفا منقحا لمجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن صياغة الطلبات الخاصة باعادة المستلكات الثقافية أوردها . وتلك المبادئ التوجيهية توضح المبادئ والاجراءات التي ينبغي أن يهتدى بها أمنا المتاحف والموظفون المعنيون في الدول الأعضاء في اليونيسكو في هذا الشأن . والغرض الاساسي من هذه المبادئ التوجيهية هو الاسهام في اتاحة الظروف المثل للنهوض بمهمة اللجنة الحكومية الدولية لتسهيل المفاوضات الثنائية لاعادة المستلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية أوردها .

وطبنا ان نهنيء ايضا الامانة على قيامها بعملية جرد المستلكات الثقافية الافريقية الموجودة خارج افريقيا . وقد تم حتى الآن قيد ٢٠٠٠٠ مادة - ١٦٠٠٠ صورة فوتوغرافية و ٤٠٠٠ نص وصفي - وكذلك البطاقات المجهريية . وفي هذا الصدد أخطرت الامانة الجمعية العامة بأن المرحلة التالية من هذا العمل ، التي تبدأ عام ١٩٨٥ ، تتضمن اجراء جرد كامل لجميع المواد الواردة في فهارس المزادات .

لقد اكتمل العمل الخاص بالاقيانوسية ، وفيما يتعلق باستراليا وجزر المحيط الهادئ ، انجز استقصاء اولي للمصنوعات اليدوية من صنع السكان الاصليين الموجودة في المجموعات العامة في الولايات المتحدة وكندا .

وفي اطار اتخاذ خطوات للحد من الاتجار غير المشروع بالمستلكات الثقافية ، يلاحظ ان أربع دول هي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والسنغال وفواتيالا والولايات المتحدة

الامريكية قدمت وثائق قبولها أو تصديقها على اتفاقية عام ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل حظر ومنع استيراد المستلزمات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة . وهذا يرفع مجموع عدد الدول الأطراف فيها الى ٥٥ دولة . وقد ابلغت الامانة بأن العطية المفضية الى التصديق على الاتفاقية في استراليا وفرنسا وهولندا قطعت شوطا لا بأس به .

وخلال الدورة الرابعة للجنة الحكومية الدولية المعقودة في اثينا ودلهي في نيسان / ابريل ١٩٨٥ ، أوصي بأن تصدر الدول الأعضاء او تعزز التشريعات اللازمة لحماية تراثها الخاص وتراث الشعوب الاخرى ايضا . ورحبت اللجنة بالمبادرة التي اتخذتها مجموعة من تجار الاعمال الفنية والتحف في المملكة المتحدة باقرار " مدونة قواعد لممارسة المهنة للرقابة على الاتجار الدولي بالاعمال الفنية " * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد موشوتاس (قبرص) .

ولا حاجة بنا الى التأكيد على الاسهام الجليل للثقافة في تحديد هوية المجتمعات التي تود شعوب العالم ان تعيش فيها بوثام . وقد أدركت الدول الافريقية قيمة الثقافة المميزة لكل شعب واعترفت بها باعتمادها ميثاق افريقيا الثقافي في موريشيوس في عام ١٩٧٦ .

ان اهمية الثقافة في تحديد تطور انماط الحياة التي تعيشها شعوبنا قد أكدت عليها جميع البلدان النامية ، وقام عدد من البلدان النامية منذ بضع سنوات باتخاذ المبادرة في هذا الاطار بغية اعادة اورد المستلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية . ومنذ العصور الغابرة من تاريخ الانسانية ، كان الانسان ، أيا كان لونه ، يتأمل دائما في مشاكل وجوده ، ودوافعه ، وفرضه النهائي ، ومستقبله ، وحالة تعايشه مع الطبيعة الشاسعة وفي النهاية مع أسرار الآخرة .

لقد استخدم الانسان الطبيعة وجعلها قادرة على تلبية احتياجاته . وهذا هو تفسير نحت الاحجار وحفر الخشب وسبك النحاس والحديد وبناء الأكوخ والكهوف والجسور والعوامات ، وصنع القوس والسهام وحتى الزمار .

وهكذا صور الانسان نفسه ، وصور في الوقت ذاته بالرسم والنحت بيئته وريفه وادواته والحيوانات التي يعرفها ، علاوة على سلسلة كاملة من تصوراته ورؤيته للطبيعة من منظوره . وقد أدت هذه الرؤية للعالم الى نشوء ثقافة كل شعب ، وهي تضم مجموع ما وضعه من قيم روحية ومادية خلال تطوره عبر الزمان والمكان .

وهكذا أقام كل شعب ثقافته وحضارته كما وضع قيمه التي ينظم بها شؤونه الداخلية والتي تعبر عن عمقته . ان الاعمال الفنية والمخطوطات والوثائق والمحفوظات والكنوز الثقافية والفنية الاخرى هي القيم الثقافية التي نعلق عليها أهمية كبرى .

ومشروع القرار المعروض علينا (A/40/L.18) الذي يشرفني ويسعدني أن أعرضه بالنيابة عن مقدمه يسترشد بهذا الاهتمام المشروع .

وجوهر مشروع القرار ان الجمعية العامة تؤكد ، أولا ، ان رد الاعمال الفنية والآثار والتحف والمحفوظات والوثائق وسائر الكنوز الثقافية او الفنية الاخرى الى بلدانها

الاصلية يساهم في تعزيز التعاون الدولي وفي الحفاظ على القيم الثقافية العالمية وفي زيادة تطويرها ، بفضل التعاون المثمر بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .
 وثانيا ، تدعو الجمعية العامة الدول الاعضاء الى مواصلة القيام ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، بعملات جرد منتظمة للممتلكات الثقافية الموجودة في اراضيها وللممتلكات الثقافية الموجودة في الخارج ؛ كما تدعو ايضا الدول الاعضاء التي تقوم ببحوث لاستخراج الكنوز الثقافية والفنية من قاع البحار ، طبقا للقانون الدولي ، الى ان تبصر ، بشروط مقبولة بصورة متبادلة ، اشتراك الدول التي لها صلة تاريخية وثقافية بهذه الكنوز .

ثالثا ، تناشد الجمعية العامة الدول الاعضاء التعاون تعاوننا وثيقا مع اللجنة الحكومية الدولية للعمل على اعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية اوردتها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة ، وعقد اتفاقات ثنائية لهذا الغرض ؛ كما تناشد أيضا الدول الاعضاء تشجيع وسائل الاعلام الجماهيري وكذلك المؤسسات التعليمية والثقافية على العمل على اثاره وعي أكبر وأعم فيما يتعلق باعادة اورد الممتلكات الثقافية الى بلدان المنشأ .

رابعا ، تؤيد الجمعية العامة الرأي الذي أعرب عنه المؤتمر العالمي المعنسي بالسياسات الثقافية والمعقود في مدينة مكسيكو في الفترة من ٢٦ تموز/يوليه الى ٦ آب/اغسطس ١٩٨٢ ، ومؤداه انه ينبغي ان تقتن اعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية بتدريب الموظفين والتقنيين الرئيسيين وتوفير التسهيلات اللازمة لحفظ الممتلكات المستعادة وعرضها على نحو مرض .

خامسا ، ترحب الجمعية العامة بالزيادة المنتظمة في عدد الدول اطراف في اتفاقية سنة ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتمديد برها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة ؛ كما تدعو مرة أخرى الدول الاعضاء التي لم توقع بعد الاتفاقية المشار اليها أو لم تصدق عليها الى توقيعها والتصديق عليها .

سادسا ، توصي الجمعية العامة بأن تعتمد الدول الأعضاء أو تعزز التشريعات الوثائية الضرورية فيما يتصل بتراثها الخاص وتراث الشعوب الاخرى .

وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار البالغ عددهم ١٧ عضوا ، وهم اكوادور وبهروندي وبهرو وتشاد وجمهورية افريقيا الوسطى ورواندا والسنگال وعمان وخابون وغينيا وكوبا والكونغو ومالي ومصر والمغرب واليونان ، وبلدي زائير ، نود أن نعرب عن شكرنا الصادق لبعض الدول الاعضاء في منظماتنا ، وعلى الاخص بلجيكا وفرنسا ، لاتخاذهما ، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذه المسألة ، تدابير بناءة لتيسير اعادة اورد بعض الاعمال الفنية الى بلدانها الاصلية في اطار ترتيبات ثنائية .

ونود أيضا ان نعرب عن امتناننا العميق للحكومة اليونانية لما أبدته من ترحيب وحفاوة في استضافتها الدورة الرابعة للجنة الحكومية الدولية التي عقدت في أثينا ، المدينة الخالدة ، في الفترة من ٢ الى ٥ نيسان / ابريل ١٩٨٥ ، وكذلك في موقع مدينة دلفي المقدسة .

واننا على اقتناع بان الدورة الخامسة للجنة الحكومية الدولية التي ستعقد في ربيع عام ١٩٨٧ في باريس سوف تحظى باهتمام وتأييد الشعب الفرنسي وحكومته . وفي الختام أود ان اناشد جميع الدول الاعضاء ان تقدر كل التقدير نطاق وأهمية هذه المسألة بالنسبة لجهودنا الانمائية ، وان تؤيد مشروع القرار A/40/L.18 تأييدا قلبيا بما فيه مصلحة تعزيز التعاون الدولي والحفاظ على القيم الثقافية العالمية وزيادتها تطويرها بفضل التعاون المثمر بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

السيد الأمين (العراق) : تنظر الجمعية العامة اليوم في بند اعادة اورد المستلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية ، وهي مسألة بدأت مناقشتها منذ عام ١٩٧٣ ، وبناء على طلب عدد من الدول التي شعرت بالحاجة الى دعم المجتمع الدولي من أجل تثبيت حقوقها المشروعة في استرجاع ما فقدته من آثار قيمة وتراث نفيس الذي هو حصيلة قرون طويلة من حضارة تلك البلدان . من هذا المنطلق فان العراق يعلق أهمية كبيرة على مناقشة هذا البند والخروج بقرارات جدية وعملية لتحقيق هذا الغرض انطلاقا من دوافع وطنية وقومية وانسانية ، حيث ان مثل هذه القضايا تمثل الحجر الاساسي في تحقيق التعاون الثقافي الدولي على اساس من العدل والمساواة والتكافؤ .

ان العراق كان مهدا للحضارة الانسانية منذ فجر التاريخ . هذه حقيقة يدركها كل من لديه العام بسيط بتاريخ البشرية ، فقد كانت حضارة وادي الرافدين في مقدمة الروافد الرئيسية للتراث الانساني . فالحضارات السومرية والاكديّة والاشورية والبابليّة أصبحت منابع فزيرة لنشوء وترعرع حضارة العالم الحديث . وان كنا بحاجة الى دليل لاثبات هذه الحقيقة فما علينا الا ان نذكر المدن العراقية مثل اور واكد وبابل ونيوى ، والعديد من المراكز التاريخية الاخرى في العراق التي كانت وما تزال مصدر عطاء خصب متدفق للانسانية جمعاء . وقبل أكثر من ١١٠٠ عام أصبحت بغداد قلب الحضارة العربية الاسلامية والمصدر الاول للاشعاع الحضارى في العالم . وكان لها الدور الكبير في ضمان استمرار مسيرة التاريخ وتقدم البشرية واغناء التراث الانساني . اننا ندرك قبل غيرنا ان الاعمال الفنية والآثار النفيسة التي خلفتها هذه الحضارات العريقة تعتبر في مقدمة مخلفات الحضارات الانسانية ككل لا يتجزأ ، ولكنها وقبل كل شيء ملك للعراقيين ولا يمكن فصلها عن تراثهم الوطني والقومي والروحي .

اننا على علم بعطيات النهب والسلب بالجملة لمستكاثنا الثقافية وآثارنا الغزيرة اهان الاحتلال الاجنبي لقطرنا من قبل الدولتين العثمانية والبريطانية ، والذي دام قرونا طويلة . لقد أدت هذه العطيات الى نقل كنوز اثرية ضخمة لا تعوض ولا تقدر بثمن الى العديد من بلدان العالم وتزين اليوم متاحفها الشهيرة بعيدا عن مواطنها الاصليّة . وقد سبق لوفدنا أثناء الدورة الثانية والثلاثين في عام ١٩٧٧ ، ان قدم الى هذه الجمعية الموقرة قائمة ببعض من هذه الكنوز التاريخية والمتاحف الموجودة فيها حاليا ، ونشرت هذه القائمة بناء على طلب العراق كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في ٣٠ تشرين / الاول / اكتوبر ١٩٧٧ .

من الامور التي لا تقبل الجدل ان الآثار التاريخية بصورة خاصة جزء من هويتها الطبيعية فضلا عن كونها من صميم تراث وهوية البلد الأم وشعبه ، كما ان الاعمال الفنية والآثار هي دون شك من اهم الحوافز للفنانين الوطنيين ومصادر لا تثنى لابداعهم ونتاجهم

الخلّاق . فليس من العدل حرمان الاقطار المالكة لها من هذه المصادر الحيوية لنهضتها الفنية واحياء تراثها العريق . كما انها تشكل مصدرا هاما للدخل السياحي الذي هو من حق المالكين الشرعيين لها .

لقد درسنا تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة (A/40/344) والذي يحتوي على تقرير الامين العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بصدور الجهود المبذولة من اجل اعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية والتدابير التي اتخذتها الدول الاضواء وامانة اليونسكو لتنفيذ توصيات اللجنة الحكومية في دورتها الثالثة . كما شمل التوصيات التي تمخضت عن الدورة الرابعة لتلك اللجنة التي اوصت بتشجيع المفاوضات الثنائية لاعادة الممتلكات الثقافية اورثها والتعاون التقني الدولي - اعداد قوائم مجرد الآثار - والتدابير للحد من الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية على الصعيد بين الوطني والدولي . ورغم هذه الجهود واستجابة وتعاون بعض الدول المستحوذة على الممتلكات الثقافية لتسهيل عملية الجرد والتوثيق ، ولو بشكل محدود ، فاننا وبأسف بالغ نقول انه لم يحصل تقدم ملموس واستجابة صميمية تستحق الذكر في سبيل اعادة تلك الممتلكات الى اصحابها الاصليين ، كما نأسف لعدم وجود أى نشاط او فعالية في نطاق الامم المتحدة بالنسبة لهذا الموضوع الحيوى والمهم .

ولهذا فنحن في الوقت الذي نقيم الجهود المبذولة من قبل منظمة اليونسكو في مجالات محددة ، نأمل من الامم المتحدة ان تتحرك بفعالية من أجل مطالبة الدول التي لديها الآثار الفنية بالعمل الجدى لاعادتها الى البلدان التي جردت منها ، حيث ان معظم هذه الدول لم تستجب بعد لهذه الطلبات المتكررة .

ختاما يود وفد العراق ان يؤكد مرة أخرى حق الشعوب في المحافظة على تراثها القومي والحضارى ، ذلك التراث الذى يتصل بالدرجة الاولى في الاعمال الفنية والاثريّة التي خلفتها الاجيال المتعاقبة . ان استعادة هذه الاعمال جزء حيوى من سيادة الدولة وسيطرتها على مواردها . اننا نهيب بكافة الدول التي لديها أعمال وقطع اثرية أخذت

من دول أخرى ان تدخل في مباحثات ثنائية بمساعدة منظمة اليونيسكو بغية التوصل الى اتفاقيات تنظم اعادة هذه الاعمال الى اصحابها الشرعيين . ان مثل هذه الاتفاقيات من شأنها ان تساهم اسهاما فعالا في توطيد عرى الصداقة بين الشعوب وفي تدعيم التفاهم والوثام الدوليين .

السيد باندي (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان نيبال بلد زو تراث ديني وحضاري ثرى . ومع ان نيبال من الناحية الدستورية ملكة هندوسية ، فمن دواعي فخرنا ان نعلن اننا خليط سعيد جدا من الثقافة الهندوسية والبوذية . ومن هنا فاننا لا نعرف الصراع الديني بل يسود بيننا التسامح . ولما كانت نيبال مكان مولد المعلم بوذا ، فانها مكان مقدس للهندوس والبوذيين على حد سواء . ولدينا معابد هندوسية قديمة لا حصر لها ، وكذلك معابد بوذية عديدة منتشرة في جميع انحاء المملكة . وهي تشكل جميعا النسيج الثرى لحياتنا الدينية والثقافية . وحتى جبال الهماليا الرائعة الملهمة التي تضيف سحرا اخاذا على الجمال الطبيعي لارضنا ، لها دور ثقافي وديني عميق في حياتنا . فجبال الهماليا الموئل الاسطوري للمعلم شيفا ، هي أيضا منبع لأنهارنا العديدة التي تتغذى من مياه الثلوج والتي تقديسها الطائفة الهندوسية والبوذية على حد سواء . وفي ظل هذه الخلفية ، فان الهندوس من جميع أنحاء العالم يهرعون الى نيبال في رحلات حج لزيارة المعابد المقدسة التي بنى العديد منها منذ قرون طويلة . وهذه المعابد التي بنيت على نحو فريد ، هي صروح من الحجر توجد فيها ايقونات لها قيمة تاريخية كبيرة وتتسم ببراعة حرفية وجمالية فائقة .

ونيبال مقدسة بنفس القدر لدى البوذيين ، اذ يزور البوذيون من جميع أنحاء العالم لمبني ، مسقط رأس بوذا ، في تيراي النيبالية .

وإذا كان التسامح والوثام الدينيان من المعالم المميزة للحياة الاجتماعية الدينية لنيبال فلا بد من توكيد أن هذا يرجع الى حد كبير الى رعاية صاحبي الجلالة الملك والملكة لكل ما له صلة بحماية التراث الثقافي والممتلكات الثقافية في نيبال .

مع ذلك ، وبسبب الطلب الكبير لهواة جمع التحف والأعمال الفنية الأغنياء ، ما فتئ جيل خبيث من المهريين ينهب على امتداد سنوات كنوزنا من الممتلكات الثقافية لتزيين منازل الأغنياء او حتى الكثير من المتاحف والمعارض الفنية في الخارج .

لذلك يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليس فقط ليعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره عن اعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية ، وانما أيضا ليرجو أن يساعد التقرير في الحد من الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية .

كذلك نؤيد تأييدا تاما التدبيرين التاليين اللذين أوصى بهما التقرير وكذلك اللجنة الحكومية الدولية التي انعقدت في أثينا ودلفي من ٢ الى ٥ نيسان / ابريل ١٩٨٥ :

أولا ، تشجيع المفاوضات الثنائية لاعادة الممتلكات الثقافية أو ردها . وهنا نعتقد أن اليونسكو والمجلس الدولي للمتاحف يمكن ان يلعبا دورا قياديا في تيسير المحادثات الثنائية الخاصة باعادة أو رد الممتلكات الثقافية .

ثانيا ، التعاون التقني الدولي بشأن اعداد قوائم الجرد . ان المجلس الدولي للمتاحف يعد قائمة بالممتلكات الثقافية الافريقية خارج القارة تشمل الآن على أكثر من ٢٠٠٠ بند . ويشعر وفدي بقوة بضرورة اعداد قوائم بالممتلكات الثقافية الآسيوية خارج آسيا بالمثل .

وعلى أية حال يجب ان تتخذ اليونسكو والمجلس الدولي للمتاحف خطوات ملائمة للحد من الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية . كذلك يجب سن تشريعات في كل البلدان ، بما في ذلك البلدان المتلقية لمعظم الممتلكات المهربة ، تقيّد تهريب هذه الممتلكات .

السيد الحجري (عمان) : أود في البداية أن اشكر معالي الأمين العام، وسعادة المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على التقرير الممتاز الموزع في الوثيقة A/40/344 المؤرخة في ٢١ حزيران / يونيو ١٩٨٥ بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال المتعلق بإعادة أورد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية، لأن المعلومات التي تضمنها التقرير الذي بين أيدينا ساعدت بالفعل على تتبع هذا الموضوع العالمي الهام بصورة جيدة ومثمرة للغاية .

فالممتلكات الثقافية لأي شعب من الشعوب انما هي مرآة تعكس الهوية الحضارية لذلك الشعب ، وتسجيل صادق لتاريخه وعراقته . والانسان اليوم لا يمكنه ان يكون فكرة واضحة عن أي شعب الا من خلال ماضيه الحضاري . ولأن الممتلكات الثقافية خير لغة يستطيع الآخرون من خلالها التعرف على أي شعب يمتلك حضارة قديمة وتراثا مجيدا ، فان أمر الحفاظ عليها بصورة مستمرة وأمانة للغاية لفعل خير لا يمكن التفريط به تحت أي ظرف ونتيجة لأي سبب كان .

ان وفد بلادى يشارك الآخريين الرأى القائل بأن حضارة الأمم والشعوب وممتلكاتها الثقافية تراث انساني مشترك تستطيع جميع شعوب العالم ان تطلع عليه وتستفيد من قيمته الحضارية وتتمتع بابداعه وأصالته الفنية . ولكن هذا لا يعنى بالضرورة أن تحرم الشعوب صاحبة الحق في تلك الممتلكات من حقها في الاحتفاظ بما هو في الأصل لها تحت أي ظرف أو تحرير سيق لخلاف ذلك .

ان تمتع البشرية بالابداع الفني الثقافي لأي شعب ليس معناه أن تستقر حضارات الشعوب وثقافاتهما القديمة في غير أماكن البلد صاحب التاريخ ، أو أن يستغل البعض ظروف بلد من البلدان ليقوموا بالاتجار غير المشروع بتراث ذلك البلد لفائدتهم المادية ، أو أن يستفردوا باقتناء هذا التراث الفني ويحرموا البشرية من الأعمال الفنية الخالدة الباقية لتكون في الأصل خير شاهد على حضارة الانسان وتطوره .

ان سلطنة عمان تمتلك كنوزا حضارية ضاربة جذورها في قدم التاريخ . وتزخر متاحفنا الوطنية والعديد من المتاحف العالمية بالأعمال الثقافية الفنية الرائعة التي

تمثل الاحساس الفني لدى الشعب العماني على مدى تاريخه الطويل ، وتمثل قبل هذا وذاك عصورا حضارية متفاوتة في البعد مختلفة في النمط وسجلا تاريخيا مضيئا نفتخر بالانتساب اليه ونعمل على الحفاظ عليه .

ان سلطنة عمان ، مثلها مثل العديد من البلدان الأخرى ، عانت من فقدان بعض ممتلكاتها الثقافية النادرة التي استقرت في الكثير من المتاحف ومؤسسات التوثيق العالمية . ورغم أن حكومة بلادى استطاعت من خلال وزارة التراث القومي والثقافة ان تستعيد الكثير من المخطوطات والكتب القديمة وبعض وسائل التراث القومي لشعب عمان ، الا انه مع ذلك لاتزال بعض ممتلكاتنا الثقافية تقبع غريبة عن وطنها الأصلي . ولذلك ستبقى بلادى ماضية في عزم واصرار لاسترداد ما تبقى من تلك الممتلكات التي هي حق من الحقوق التاريخية للشعب العماني .

وقد حرصنا ، كل الحرص ، منذ فجر نهضتنا الحضارية المعاصرة التي قادها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم يوم ٢٣ تموز / يوليه ١٩٧٠ ، على ايلاء الاهتمام الكامل للتراث الثقافي العماني ، فانشئت وزارة مختصة سميت بوزارة التراث القومي والثقافة ليكون نشاطها الكبير مركزا في هذا المجال . وقد خرجت بنتائج ايجابية مثمرة على المستوى الوطني والدولي معا فأنشأت المتاحف الحديثة لحفظ المخطوطات القديمة والكتب القيمة والآثار الثقافية المكتشفة . كما اقامت الكثير من المعارض في العديد من دول العالم عرضت فيها الكنوز الثقافية العمانية التي كانت ماثرا اعجاب المهتمين بالفنون الثقافية والحضارية العالمية وعمت على ترميم المباني والقلاع الأثرية والتاريخية وعمت تجربة صنع التحف والمصنوعات التقليدية المختلفة ، وعمت على حظر تسرب المكونات التراثية والثقافية الى الخارج بموجب قوانين حماية وطنية صيغت لهذا الغرض .

لقد صادقت عمان على الاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة ، وهكذا فان بلادى مع كل جهد دولي من شأنه ان يحافظ على الممتلكات الثقافية وبالتالي اعادتها الى بلدانها الاصلية ، حيث أن حق الامم في الاحتفاظ بممتلكاتها الثقافية حق ازلي سواء كانت تلك الممتلكات في أوطانها الاصلية أم كانت في اماكن اخرى يستوجب الجهد الجماعي الايسهام الجدى في اعادتها لأهلها وأماكنها التي وجدت فيها بلا منازع .

اننا في الوقت الذى اولينا فيه الاهتمام في عمان للعمل على اثراء تراثنا وثقافتنا الحضارية بكل الامكانيات والسبل المتاحة والحفاظ على هذا التراث والعمل على استرداد ما استقر منه - وهو كثير - في البرتغال ، وبريطانيا ، وامريكا ، وفرنسا ، والهند ، وشرق افريقيا ، وجنوب شرق آسيا ، والصين ، عمدنا في نفس الوقت الى اعطاء اهتمام مماثل لتطوير وتأصيل تراثنا الفني والموسيقي باعتباره تراثا ذا ذوق وحساسية مرهفة ذات اصل عربي قديم و متميز للغاية . وفي هذا النطاق قامت بلادى في الشهر الماضي بمبادرة محمودة لعقد " ندوة دولية لموسيقى عمان التقليدية " حيث التقت في العاصمة مسقط لهذا الغرض أربعون شخصية دواية متخصصة ، بما فيهم أمين عام المجلس الدولي للموسيقى التقليدية بدعوة من مركز عمان للموسيقى التقليدية ، وقد كان نتاج هذا التجمع الدولي الفريد مرّكزا على قضية الاصالّة المعاصرة في فنون عمان والعرب الموسيقية ، لكي لا يبقى فننا العريق ، كما كان يعتقد البعض ، احتكارا للغرب أو الشرق .

فالحضارات في العالم كان مهدها اساسا في شبه الجزيرة العربية ، وبما اننا هناك على الدوام فلا بد من بقاء تراثنا وحضارتنا متميزة وهذا ما علينا الا نفرط به على الاطلاق .

لهذا ، فاننا نؤيد ، بلا تحفظ ، كل ما من شأنه تدعيم الهدف الداعي لاعادة اورد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية ، وسوف نستمر في دعم مثل هذه المساعي النبيلة بكل تأكيد ويسر وفد بلادى أن يؤكد تبني سلطنة عمان مشروع القرار A/40/L.18 بشأن " اعادة اورد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية " .

السيد البورنوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : الموضوع
 الخاص باعادة اورد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية موضوع هام من زاوية وعي الشعوب للتاريخ والحضارة ، وهو امر ينبغي أن يميز عددا من البنود الأخرى الواردة في جدول اعمال هذه الجمعية . هذا الموضوع يتصل بالتراث الثقافي لكل شعب باعتباره جزءا من التراث الثقافي للانسانية جمعاء ، ويعرض علينا بشأنه التقرير الشامل للأمين العام (A/40/344) المرفق به تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وهو يبين مسار الأحداث والتقدم المحرز في بلدان العالم النامي فيما يتعلق بتنظيم أعمال الجرد الخاصة بممتلكاتها الثقافية ، بالاضافة الى اقامة المتاحف الحديثة وتدريب الاخصائيين في هذا الميدان من بين مواطني هذه البلدان . وبنفس الدرجة من الاهمية التي ننظر بها الى عطية التطور التاريخي التي بدأت باكتشاف العالم الجديد منذ حوالي ٥٠٠ عام مضت ، ومرورا بعصر الاستقلال السياسي لشعوب الأمريكتين وتطور هذه الشعوب في القرن العشرين ، ثم عصر تنظيم المؤسسات الدولية ، يجب ان تلقى نظره الى الوراء فيما قبل التاريخ وان نجري تحليلا للرسالة التي تركها لنا صنّاع الفخار والنسيج والمشغولات الذهبية التي انتجتها الحضارات القديمة التي سبقت حضارتنا .

وتكشف المصنوعات الاثرية الموجودة في اكوادور تاريخ المهاجرين الذين اقاموا اول مستوطناتهم في وديان الانديز كما أن في وجود الشعب الذي لا يزال يقطن منطقة صحراء الامازون والذي ترجع حضارته الى العصر الحجري ، ووجود قطع الفخار التي يرجع تاريخها الى ما بين ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ سنة التي تم العثور عليها في المناطق الساحلية على المحيط الهادئ دليل على حدوث عبور للمحيط الهادئ سابق لعبور كولمبوس ، مما يوحد الشعوب الأصلية في هذه المناطق بشعوب آسيا . وقد اكد احتمال حدوث ذلك ثور هيريدال عند ما عبر المحيط الهادئ في " الكونتكيكي " .

لكل هذه الأسباب ، من المهم بالنسبة لتاريخنا المعاصر ان نحافظ على هذه البقايا القيمة . وحتى نفعل ذلك بأفضل اسلوب ممكن ، أنشأت اكوادور متاحف حديثة مثل متحف البنك المركزي الذي يضم اخصائيين في اساليب الترميم حيث تلقى احاديث تعليمية لاطلاع الزوار في جميع الأعمار ، من داخل البلاد وخارجها على جميع المعلومات .

لقد حان الوقت لكي ترد لنا تلك الآثار التي توجد فيها احيانا عشرات بل مئات القطع من نفس النوع - والتي تكديت في المتاحف الأجنبية نتيجة لبعثات الجمع الواسعة النطاق التي كانت تستهدف التنقيب عن هذه البقايا والكنوز الاثرية ، وفي أغلب الحالات يمكن للمتاحف الدولية ان تساهم في هذا العمل المنصف والضروري وذلك بترميم تلك الآثار وتوفير نسخ منها ، أو على الأقل نسخ من القطع الفريدة ، لبلدانها الأصلية وبذلك تظهر الروح الحقيقية للتعاون الدولي .

أود أن أشير على سبيل المثال ، الى ما يزيد على مائة عرش حجري من الحضارات المانابية في ساحل اكوادور الواقع على المحيط الهادئ ، اصبح محتفظا بها من بعد بعثة سافيل التي مولتها مؤسسة هاي ، في المتحف الهندي الأمريكي في نيويورك ، ولا تزال باقية فيه حتى الآن ، والى اجزاء من العظام المعروف بجمجمة بونين التي يرجع تاريخها الى ١٣٠٠٠ عام والتي توجد في متحف التاريخ الطبيعي في نيويورك ، ومن المهم بالنسبة لاكوادور أن تشارك في هذا المظهر من مظاهر التعاون الدولي من اجل صالح الثقافة العالمية . ومنذ اعلنت اليونسكو ان عاصمتنا كيتوبآثارها المعمارية التي ترجع الى عصور الاستعمار الاسباني وجزر غالاباغوس، ته تبر جزءا من التراث الثقافي المشترك للبشرية ، تعمل حكومة اكوادور على القيام بواجبها في صيانة تلك الكنوز المعمارية وتوفير البيئة والنظام الايكولوجي الذي يكفل المحافظة على روعتها وجمالها الطبيعي النقي ، لصالح المعنيين بدراسة الآثار في العالم اجمع وللأجيال القادمة في بلادى .

ان اكوادور من بين مقدمي مشروع القرار A/40/L.18 الذي يناقش حاليا في الجمعية العامة متضمنا تأييد نداء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لاعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية حيث تشكل جزءا من تراث تلك البلدان الذي لا يعوض. وسيتعاون بلدى بدوره من أجل اتخاذ خطوات مماثلة فيما يتعلق بالدول الأخرى لكفالة مكافحة الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية الذي يشكل في كثير من الأحيان نهبا يتعذر التعويض عنه .

السيد زاريموفسكى (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية من الروسية) : يود وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن يتناول بعض جوانب بند جدول الأعمال قيد المناقشة .

كما يعلم الأعضاء ، أن مسألة اعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية يجرى تناولها بشكل مباشر من جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بوصفها احدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المختصة بالمجالات المتعلقة بمشاكل الحفاظ على التراث الثقافي للبلدان وتنظيم التعاون الثقافي الدولي . وقد أنشأت اليونسكو لجنة حكومية دولية للقيام باعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة . وطلب من تلك اللجنة البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتسهيل المفاوضات الثنائية وتنمية التعاون المتعدد الأطراف والثنائي فيما يتعلق بهذه المشكلة وتشجيع القيام بحملات اعلامية بين الجماهير وكذلك تشجيع المبادلات الثقافية الدولية . ويبدو لنا أن توصيات اليونسكو في هذا المجال توصيات مقبولة ، حيث ترمي الى تشجيع المفاوضات الثنائية من أجل اعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية وحيث أنها تدعو الى صياغة تدابير من أجل مكافحة التجارة غير المشروعة في الممتلكات الثقافية .

ويرى وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع تلك الجهود التي تقوم بها اليونسكو من أجل ايجاد السبل لحل هذه

المشكلة خدمة للسلم والعدالة وتنمية التعاون الثقافي الدولي فيما بين الدول واتخاذ تدابير لحظر تصدير الأعمال الفنية أو الاتجار فيها .
ولدى مناقشة هذه المسألة في وقت سابق ، أشار عدد من الوفود الى جانب آخر هو بالتحديد ان هذه المسألة تكتسب أهمية خاصة حيث تتعلق اساسا بمشكلة ازالة آثار الاستعمار والعدوان التي ألحقت اضرارا جسيمة بالتراث الثقافي لضحايا السياسات الامبريالية للمستعمرين والمعتدين . وهذه المشكلة لم تفقد اهميتها في هذه الآونة المضطربة . فاسرائيل تواصل اغتصاب الآثار الثقافية والتاريخية في الاراضي العربية المحتلة . ويقوم عنصرיו جنوب افريقيا بسرقة الممتلكات التاريخية والثقافية لناميبيا والسكان الاصليين في الجنوب الافريقي وتدميرها . والممتلكات الثقافية تختفي وتدمر في مختلف انحاء العالم من جراء الصراعات الناجمة عن الأعمال الهدامة والعدوانية التي ترتكبها الامبريالية والرجعية .

وينبغي أيضا أن نذكر بالخسارة الهائلة التي لحقت بالتراث الثقافي للعديد من الشعوب من جراء الفاشية التي حاولت السيطرة على العالم . وعلى الرغم من مرور أربعين سنة على نهاية الحرب العالمية الثانية لم يعثر حتى الآن على الكثير من الأعمال الثقافية . وأشار الى الممتلكات التي سرقت ونقلت عنوة أو فقدت بسبب عدوان الفاشية الهتلرية أو العسكرية اليابانية . وفي أثناء الحرب العالمية الثانية تسببت الأعمال الشريرة والجرائم البشعة التي ارتكبها المحتلون الهتلريون في اراضي البلدان التي احتلوها بصورة مؤقتة في أوروبا ، وخاصة الاتحاد السوفياتي ، في الحاق خسائر لا تعوض بالأعمال الفنية وغيرها من الممتلكات الثقافية . وقام الفاشيون في الأراضي السوفياتية التي احتلوها بشكل مؤقت ، بتدمير ونهب المئات من المتاحف وسرقة الكثير من التحف بما في ذلك اللوحات والتماثيل والكتب النادرة وكذلك العديد من الأعمال ذات القيمة التاريخية أو الاثنوغرافية .

وعلى سبيل المثال ، في مدينة مينسك ، عاصمة جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية دمر الهتلريون متحف الفن التابع للدولة وسرقوا الكثير من محتويات المكتبات

وسرقوا الآثار أو د مروها ونقلوا وثائق تاريخية ومحفوفات وكذلك مخطوطات أثرية .
ان الأعمال الشريرة التي قام بها المحتلون الفاشيون يصعب حصرها بيد أن الحقائق
التي ذكرتها تكفي لكي تذكرنا بالوجه البشع للفاشية ، أعدى أعداء البشرية ، التي
يود اناس في بعض بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي ان يطووا ماضيها الاجرامي في
زوايا النسيان .

ولذا نود أن نؤكد مرة أخرى أن أفضل السبل للحفاظ على الممتلكات الثقافية
هي الكفاح من اجل السلم والقضاء على خطر الحرب النووية والقضاء على بقايا الاستعمار
ووضع حد لجشع من يسرقون تراث الآخرين . وينبغي للحكومات والمنظمات الجماهيرية
في جميع البلدان أن توجه الاهتمام الواجب لمسألة اعادة أو رد الممتلكات الثقافية
الى بلدانها الاصلية .

وفي ضوء ما أسلفت ذكره ، يؤيد وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
مشروع القرار قيد البحث الوارد في الوثيقة A/40/L.18 .

السيد أوبوي (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في كل عام
يتكرر نفس الشيء ، ولا يخصص للمسائل الثقافية في مناقشتنا غير حيز متواضع جدا . بل
ان بياناتنا التقليدية لا توجه الاهتمام الكافي الا للمسائل السياسية والاقتصادية
التي تستغرق معظم جهودنا .

ويود وفدي في هذه المناقشة المتعلقة بالبند المعنون " اعادة أو رد الممتلكات
الثقافية الى بلدانها الأصلية " ، أن يعرب عن سروره الحقيقي اذ يرى هذا البند على
جدول أعمالنا ، ونود ان نشيد بالأمين العام لتقديره تقريراً كاملاً لنا بشأن هذه
المسألة .

هناك أسباب عديدة تحمل بلدي ' غابون ' على الكلام بشأن مسألة على قدر كبير من الأهمية . أولا ، ترى غابون من وجهة نظر أخلاقية ان قيام النظام الاستعماري بنهب التراث الثقافي لمناطقها يمثل ضربا من ضروب الابادة الجماعية التي تستهدف القضاء على روح السكان المعنيين . وبالنسبة للبلدان الافريقية التي لم تكن أبدا في مأمن من هذه الابادة الجماعية فانه سيكون من المنطقي ان تعلن حقها الشرعي في استرداد موادها الثقافية التي حصل عليها بصورة غير شرعية المسؤولون الاستعماريون والمبشرون والباحثون والسواح خلال قرون من الزمان وأرسلوها الى المتاحف الأجنبية .

ثانيا ، يرى بلدي في المجال الثقافي مسألة على جانب كبير من الأهمية تستأهل كل الاهتمام الواجب .

وهذه المسألة ذات بعدين . أولا ، تعتبر حكومة غابون الثقافة أداة وهدفا للعملية الانمائية في بلدنا . ثم انه وان كان من الصحيح ان العلم والتكنولوجيا يشكلان قوة دافعة في تطور المجتمعات المعاصرة ، فمن الصحيح أيضا ان العامل الثقافي عامل حاسم في أي برنامج اجتماعي . لهذا فان وفدي يؤيد بقوة الفكرة القائلة بأن الثقافة والتنمية هما مفهومان متصلان اتصالا وثيقا ، ولا سيما انهما يشكلان الدعامين الاساسيين لأي حضارة .

وعلاوة على ذلك ، وكما أشار الامين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/40/344 بشأن البند المعروض على الجمعية الآن ، فقد أعطت سلطات غابون أولوية لمشروع وطني يتمثل في القيام بعملية جرد لمجموعتنا الوطنية وموادنا الثقافية التي لا تزال موجودة في الخارج .

وباسم حكومة بلادي ، أود ان أشيد باللجنة الحكومية الدولية لتشجيع اعادة الممتلكات الثقافية الى بلادها الاصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها ، على تنويرها بذلك المشروع الذي زكته لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورتها الرابعة المعقودة في اليونان في الفترة من ٢ الى ١٥ نيسان / ابريل ١٩٨٥ وعلى دعمها له .

وأود أيضا أن أذكر مدى الأهمية التي يعلقها بلدى على التعاون الاقليمي
اللازم الذى لا بد ان يوجد أيضا في الميدان الثقافي . وفيما يتعلق بهذه النقطة
فانني سعيد جدا ان أنه منذ ٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ أصبح المركز الدولي للحضارة
البانتوية حقيقة ، بفضل مبادرة الرئيس بونغوالدى اقترح على نظرائه في افريقيا الوسطى
انشاء هذا المركز . لذلك من المناسب ان أذكر هنا ان المركز يأمل في توحيد نحو
١٠ بلدان من منطقتنا على أساس تراثها الثقافي . وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأنسوه
بجميع الوكالات مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي والاتحاد الاقتصادي الأوربي وفسير
ذلك من المنظمات ذوات النوايا الحسنة التي قدمت باستمرار تأييدها لتعزيز هذه المنظمة
من أجل المهمة التي حددها آباؤنا المؤسسون وهي ، في جملة أمور ، مهمة ضمان
استعادة وجرد المواد الثقافية للعصر البانتوي الثقافي الموجودة الآن في الخارج .
وان كل ما ذكر في هذا الصدد يشير الى الأهمية الخاصة التي ينبغي أن يعلقها
المجتمع الدولي على المسائل المتصلة باعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية .
ولسنا بحاجة الى التشديد على حقيقة ان البلدان النامية قد عانت قدرا كبيرا من الحرمان
القاسي من كوزها الثقافية والفنية .

ان التصدير والنقل فير المشروعين للملكية الثقافية ، شأنهما شأن نهب موادها
الخام ، قد زادا من الاختلالات في هذه البلدان . لذلك من الملح رد هذا التراث
الى أصحابه الشرعيين . وهناك حاجة صريحة لتمكين مناطقنا من استعادة هويتها . وهذه
أيضا عملية ديناميكية تعتبر جزءا من الاطار العام للنظام الثقافي العالمي الجديد الذى
تتطلع اليه شعوب وأمم كثيرة .

وهنا تتجلى أهمية مشروع القرار A/40/L.18 الذى يشترك بلدى في تقديمه . وان
مشروع القرار ينحصر مضمونه في تأكيد حق البلدان الاصلية في استعادة ممتلكاتها
الثقافية التي تعتبر بالنسبة لها ذات قيمة اساسية روحية وثقافية .

وفي هذا الوقت الذى نرى فيه الحوار بين الشمال والجنوب عاجزا عن تحقيق
التقدم في الميدان الاقتصادي والصراعات السياسية العديدة تزيد من حدة التوتر

في العلاقات الدولية ، نجد ان النصر المعروض علينا يبين السبيل لتحقيق تعاون دولي على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف .

وفي هذا العام ، الذي لم تك تغرغ فيه منظماتنا من الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشائها ، فان اعتماد هذا القرار انما يعزز مهمتها الرئيسية الا وهي العمل من أجل عالم أفضل ، عالم لا ينعم بالسلم والتضامن فحسب ، بل أيضا ، وفوق هذا كله ، عالم يمكننا فيه ضمان سيادة الدول الاعضاء على ثرواتها الثقافية والفنية .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : اننا نعيش

في عصر يتسم بالتغير المستمر ، وهو عصر لا يخلو من الاضطراب ، لأن السعسي السى السيطرة الاقتصادية هو الذى يقرر فيه ، فيما بيد وسلوك المجتمع الدولي . انه زمن مضطرب في تاريخ الشعوب لأن مصائرنا تتقاطع دون أن تلتقي وآمالها تصير على خطوط متشابهة دون الالتقاء عند نقطة واحدة .

لقد لعب العالم النامي في هذه العملية ، التي هي سمة النصف الثاني من القرن العشرين ، دورا حافزا مكمه من اعادة رسم الجغرافيا التي وضعت في بادئ الأمر بدافع المصلحة الذاتية لقلعة من الدول . ولم تعد تقف موقف المتفرج على تاريخ سجل في كثير من الأحيان من وراء ظهرها .

ان مطالب بلادنا هي على مستويات عديدة . وعلينا ان نناضل على جبهات مختلفة ، مثل : انهاء الاستعمار ، والاستقلال السياسي ، والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وهذه الأمور كلها لن تكون كاملة اذا لم نناضل من أجل الذود عن جذورنا والدفاع عما يشكل عنصرا أساسيا لهويتنا الثقافية . ان الأمر لا ينصب على سبيل ثابت واحد لرؤية العالم وفهمه . بل ينطوى الأمر أيضا على سلسلة من المواد الناشئة عن القوة الابداعية للانسان ، وعلى تأمل لحساسيات شعب ما في زمان ومكان معينين .

ان الموضوع الذى يجمعنا هنا اليوم قد حظي باهتمام الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٣ ، ومنذ ذلك الوقت ما فتئ هذا المحفل ، والامم المتحدة بشكل عام ، يوليانه

الأهمية الواجبة . ومنظمتنا ان تقوم بذلك فانها تعبر تعبيراً صادقاً عن جوهرها . فهسي
تستجيب الى الحاجة العاسة التي تقتضي منها ان تكون مركزاً لتنسيق جهود الشعوب
من أجل تحقيق اهدافها المشتركة . وهذا أمر لازم من باب أولى اذا كان الموضوع قيد
المناقشة متعلقاً بثقافة الشعوب وهويتها الثقافية .

ومما لا شك فيه أنه قد تم احراز بعض التقدم . ويمكن ان يعزى هذا بالدرجة
الأولى الى جهود الامم المتحدة والقرارات التي اتخذتها . والشيء نفسه يمكن ان يصدق
على مشروع القرار الذي عرضه وفد زائير ، وبمسعد وفدى ان يشترك في تقديمه .
وهكذا سوف تتشكل تدريجياً القواعد والانظمة وتزداد ، وهي قواعد تنبع من المبدأ
القائل ان الحق في الهوية الثقافية هو حق لا يمكن فصله عن الحق في الممتلكات
التي تشكلها .

غير انه مع وجود بوادر مشجعة فيما يتعلق باعادة الممتلكات الثقافية التي جرى اقتناؤها بصورة غير مشروعة ، فمن المطلوب ايضا احراز تقدم فيما يتعلق باعادة الممتلكات التي تعوزها الآن المتاحف الكبرى ولكنها لا تقوم بعرضها . كما يجب التفكير في سبل ممكنة ، تحظى بقبول متبادل ، لمعالجة مسألة القطع الفريدة التي تمثل معالم حقيقية في تطور الثقافة البشرية .

ان بلدى وريث لثقافات عريقة ويشرفه أن يعترف باسهاماتها كلها . ولذا فإنه يقوم ببناء متحف كبير ليضم الآثار التي لا تخصى للحضارات التي ازدهرت فوق أرض بيرو ، لتقدم دليلا اضافيا على أن ذلك الانسان وارادته قادران على التغلب على تحدى العوامل الجغرافية غير المواتية والموارد المحدودة .

ويكرس جميع أبناء بيرو أنفسهم لجعل عبارة " العدالة الاجتماعية " أكثر من مجرد شعار خاو ، في سياق الجهد الانمائي الذي نود أن نخصص له أقصى قدر من الموارد ولكننا ندرك ان التنمية لا يمكن ان تكون حقيقية الا اذا كنا ونحن نجرى الإصلاحات والتغييرات التي يقتضيها العالم المعاصر ، نصون في الوقت نفسه قيم ثقافتنا الأصلية ونحافظ عليها . والا فان التقدم المتحقق بواسطة التنمية سيؤدي الى تشكيل العالم وفق قالب واحد والقضاء على الابداع الفردى واقحام قيم وأنماط أجنبية في العيش .

وثمة طرق عديدة لتحويل صوت الثقافة من هدف مثالي منشود الى قضية يمكن معالجتها بصورة بناءة ، في اطار التراث الوطني القادر على خلق الوعي بقيمته الخاصة . وتولي بيرو اهتماما خاصا لبناء متحف كبير يضم من المعالم المتعددة ما يجعله مكانا مفضلا لتلاقي التراث والمستقبل . ونحن نستعد اليوم لبناء هذا المتحف الكبير لحضارة بيرو ، والذي سيقدم للعالم نماذج من ابداع جمالي استمر ثلاثة آلاف عام . ونحن نحتاج الى ان ترد الى بيرو منتجات تلك الثقافة الموجودة خارج البلاد ، في أماكن يتعذر الوصول اليها ، لتعزيز ذلك الدور التربوي لتراثنا ، لا لصالح شعبنا فحسب بل لصالح البشرية التي نما في أحضانها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث

الأخير في مناقشة هذا البند .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/40/L.18 الذي اصبحت بنن من

المشاركين في تقديمه .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل

أجرى تصويت مسجل

المقيدون : أفغانستان ، البنانيا ، الجزائر ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،
استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بليرز ، بنن ،
بوتسان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ،
بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية افريقيا
الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ،
كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ،
اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، الكوادور ،
مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فنلندا ، قابون ،
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،
غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ،
الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية -الاسلامية) ، العراق ،
ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، الكويت ،
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية
العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،
نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، السنوج ،
عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،

بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
 السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، سرى لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروفواي ،
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوفوسلافيا ، زامبيا ،
 زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد

المتقدمون : النمسا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -
 الاتحادية) ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكمببرغ ،
 هولندا ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
 الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٢٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٥ عضوا عن

التصويت (القرار ١٩/٤٠) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يريدون تحليل تصويتهم .

* بعد ذلك أبلغ وفد جيوتي وكينيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينهان التصويت

مؤيديهن .

السيد ايغيتس (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد امتنع وفدى عن التصويت على مشروع القرار L.18 . فليس بوسع المملكة المتحدة ان تقبل العبد القاضي بوجوب اعادة الممتلكات الثقافية ، التي اُقتنيت على مرالسنين وبصورة مشروعة ، الى بلدان أخرى . ومن جهة أخرى ، ونحن ندين الاتجار غير المشروع بهذه الممتلكات . ان وفدى يؤيد معظم ما جاء في مشروع القرار الذي اعتمده الجمعية العامة لتوها . غير ان بعض فقرات المنطوق تشكل صعابا بالنسبة لنا . فالفقرة ٢ تخالف اقتناعنا بأن المجموعات الدولية الكبرى للأعمال الفنية تشكل موردا دوليا فريدا ينهل منه الجمهور والعلماء سواء بسواء . ومن شأن تأييد الفقرة ٤ ان يعني ضمنا ان وفدى يؤيد القيام بعملية جرد منتظمة داخل المملكة المتحدة . اننا نشك في ان هذه كانت نية الذين صاغوها ، ولكن اجراء عملية الجرد سيخلق على أية حال صعوبات عظيمة كبيرة . وتشير الفقرتان ٩ و ١٠ الى اتفاقية ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة ان التصديق على هذه الاتفاقية سيسبب مشاكل جمة للمملكة المتحدة ، ولكن يسرنا ان نستري الانتباه الى ان فرقة الفن الرفيع والعاديات في المملكة المتحدة قد اعتمدت في ١ نيسان / ابريل ١٩٨٤ مدونة سلوك تعد ، الى جانب مدونة السلوك التي تنفذها بالفعل المتاحف البريطانية ، وسيلة فعالة للوقاية من الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية .

للأسباب السابقة ، امتنع وفدى عن التصويت . غير ان المملكة المتحدة ما زالت متعاطفة مع رغبات البلدان التي تريد تطوير مجموعاتها وتحسينها ويسعد المتاحف في بريطانيا ان تتعاون مع هذه البلدان في تحقيق ذلك عن طريق الاتصالات الثنائية وما زالت حكومة المملكة المتحدة من جانبها تؤيد اللجنة الدولية الحكومية الاستشارية التابعة لليونسكو فيما يتعلق باجراء مشاورات ثنائية لاعادة الممتلكات الثقافية . ولكني أود أن أؤكد هنا على أن القطع الموجودة في متاحف البريطانية ملك لتلك المتاحف لا للحكومة

البريطانية . ولا يوجد اي اساس في القانون يخول حكومتي أن تردّها ، اذا كانت تلك القطع قد أقتنيت بصورة قانونية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لعميل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في نقطة نظام .

السيد زاريموفسكي (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يود وفدي ان يسترعي الانتباه الى خطأ مطبعي وقع في النسخة الروسية لعنوان القرار . ورغم أنه خطأ صغير فهو مهم لأنه يبدل معناه . لقد صوت وفدي لصالح مشروع القرار ، لأننا ندرك فحواه ونوافق عليه .

(السيد زاريموفسكي ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ومع ذلك فان كلمة " بلدان " في عنوان مشروع القرار ، " اعادة اورد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية " ، قد ترجمت في النص الروسي على نحو يشوه المعنى تماما في مشروع القرار . واذ لم يجر تصويب النص الروسي ، فان هذه الكلمة تعني أنه يتعين على البلدان التي لها الحق في الممتلكات الثقافية أن تعيدها الى جهة أخرى ، فسي حين أن المراد هنا هو اعادة الممتلكات الثقافية الى البلدان التي سلبت منها تلك الممتلكات على وجه التحديد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نعرب عن تقديرنا للملاحظة التي أبدأها على التو مثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية . وسوف تحال هذه الملاحظة الى دائرة الترجمة لاعداد النص الروسي لمشروع القرار بما يتفق مع النسخة الأصلية .

السيد براون (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد امتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.18 . وبالرغم من أننا نشاطر مقدمي مشروع القرار الأهداف التي يرمون اليها ، الا اننا نود أن نعرب عن تحفظنا ازاء أجزاء عديدة من النص ، وهو ما شرحناه في الجلسات السابقة للجمعية العامة . ونحن نرى ان منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) هي الهيئة المناسبة لمعالجة هذه المسألة .

السيد اسطوانني (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، ان

وفد الجمهورية العربية السورية قد صوت الى جانب مشروع القرار A/40/L.18 مؤيدا الأسس والمبادئ الواردة فيه . اننا نرحب بتقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/40/344 حول المساعي القائمة بين الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأمانته العامة لتنفيذ توصيات اللجنة الحكومية الدولية .

ان الجمهورية العربية السورية تحتفظ بحقها في استعادة ممتلكاتها الثقافية التي استولت عليها سلطات الاحتلال الاسرائيلي وقامت بتسجيل بعضها في سجلاتها الأثرية

مخالفة بذلك الشرائع والأعراف الدولية ، كما تحتفظ بحقها المشروع في المطالبة بالامتلاك الثقافية التي تعكس تراثها الحضارى والقومى ، والتي نقلت من أراضيها و متاحفها و دور الآثار فيها ابان الاحتلال الاجنبى والانتداب ، والتي تعود الى عهود قديمة تمتد من الألف الثالث قبل الميلاد وحتى القرن الخامس عشر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك تنتهي الجمعية العامة من النظر في البند ٢٠ من جدول الاعمال .

البند ٢٥ من جدول الأعمال

التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية :

(أ) تقرير الامين العام (A/40/536) ؛

(ب) مشروع القرار (A/40/L.17) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

موريشيوس الذى يود أن يقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.17 .

السيد سيريكسون (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني

أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.17 ، بالنيابة عن الدول المقدمة له ، بشأن التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وقد انضمت غامبيا وغينيا الاستوائية الى مقدمي مشروع القرار .

لقد درجت الجمعية العامة على اصدار قرار في كل دورة بشأن التعاون بين المنظمتين . وقد حافظت منظمة الوحدة الافريقية منذ انشائها على علاقة عمل وثيقة مع الامم المتحدة وجميع وكالاتها المتخصصة . وما يثلج الصدر أن نلاحظ ان هذا التعاون قد نما وازداد تنوعا على مر السنين . وقد دأبت الجمعية العامة دوما على تقديم تأييدها الكامل وتشجيعها للمنظمتين لتعملا عن كعب في جميع المجالات ذات المصلحة المشتركة .

وفي السنوات القليلة الماضية احتلت المسائل الاقتصادية ، ولا سيما الجفاف والحالة الاقتصادية الحرجة ومشاكل اللاجئين الافارقة ، مكان الصدارة في اهتمام كل من الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . ان استمرار تدهور الحالة في جنوب افريقيا نتيجة لتمتد بريتها واصرارها على انتهاج سياسات الفصل العنصرى اللانسانية في جنوب افريقيا ، ومواصلة احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، ومواصلة عدوانها ضد بلدان خـسـطـت المواجهة المجاورة لها ، ما زال على قائمة اولويات هذه الجمعية .

وتتضمن ديباجة مشروع القرار هذا ، كالمعتاد ، اشارات الى قرارات الجمعية السابقة الصادرة بشأن التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . كما يأخذ في الاعتبار البيان الهام للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، فضلا عن القرارات والاعلانات الهامة التي اعتمدها مؤتمر القمة الحادى والعشرين للمنظمة ، وبرنامج اولويات العمل المعنى بالحالة الاقتصادية الحرجة الذى اعتمده قمة الوحدة الافريقية في تموز/ يوليه ١٩٨٥ ، والسدى يعرب عن مشاعر القلق ازاء تدهور الحالة في افريقيا .

وتود الجمعية العامة من خلال مشروع القرار هذا ان تعرب مرة اخرى عن تقديرها للامين العام والمجتمع الدولي على جهودهما ومساعدتهما السخية للتصدى للحالـة الطارئة في افريقيا . وتود الجمعية ايضا ان تشير الى استمرار الحاجة الى مساعدة اللاجئين في افريقيا .

ويعرب مشروع القرار عن قلق الجمعية العامة ازاء الحالة في افريقيا ، وضرورة تكثيف الحملات الدولية من أجل توعية الرأى العام الدولي بهذا الموقف .

كذلك فان الجمعية تسلم بأن الحاجة تدعو الى زيادة التعاون والمشاورات بين منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وتشجيع الاطراف المعنية على مواصلة هذا التعاون لتعزيز الاهداف المشتركة للمنظمتين .

ويتألف منطوق مشروع القرار من ٢٨ فقرة ، ورد معظمها في القرار ٣٩ / ٨ ، الذى اعتمده الجمعية العامة في العام الماضى . وكالمعتاد تحيط الجمعية العامة ، في مشروع

القرار ، علما بتقرير الامين العام وقرارات واعلانات قمة منظمة الوحدة الافريقية . وتشني الجمعية العامة على المنظمتين لجهودهما التعاونية ، وتؤكد من جديد على رغبتها في مواصلة هذا التعاون . كما تدعو الى استمرار المشاورات والاجتماعات الدولية ، وتبادل المعلومات والوثائق بين المنظمتين . كما ترحب الجمعية من الامين العام للأمم المتحدة ان يواصل تقديم المعونة الفنية الى منظمة الوحدة الافريقية لتمكينها من الاطلاع بالولاية الموكلة اليها بفعالية .

ومن الناحية الاقتصادية ، يعرب مشروع القرار في العديد من فقراته عن تقديره للأمين العام ، ومكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا ، والبلدان المانحة ، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية ، والافراد والجماعات ، وذلك للجهود الحميدة التي بذلها استجابة للأوضاع الطارئة في افريقيا مما ساعد على انقاذ ملايين الأرواح . ومشروع القرار يحثهم جميعا على مواصلة بذل هذه الجهود لتجنب تكرار مثل هذه المآسي .

كذلك يدعو مشروع القرار المجتمع الدولي للمشاركة الكاملة في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٩/٣٩ بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا والاعلان المرفوق به . كما يطلب مشروع القرار منهم مساعدة بلداننا في تنفيذ برنامج افريقيا ذي الاولوية للانعاش الاقتصادي ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الذي اعتمده مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في دورته الحادية والعشرين . وهو يدعو أيضا المجتمع الدولي لتقديم المساعدة على أساس تطويل الأجل للبلدان الافريقية التي تعاني من الكوارث مثل الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية .

أما فيما يتعلق باللاجئين ، فيدعو مشروع القرار الأمين العام الى مواصلة بذل جهوده الحميدة من أجل توعية المجتمع الدولي ازاء محنة اللاجئين الافريقيين ، وتعبئة المساعدة الاضافية لافريقيا . كما يدعو المجتمع الدولي الى التبرع بسخاء في تنفيذ اعلان برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا .

ومن الناحية السياسية ، يطلب مشروع القرار من الأمين العام مواصلة تعزيز التعاون بين المنظمتين في جميع المجالات ، لاسيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة لضحايا الفصل العنصري في الجنوب الافريقي . وهو يسترعي انتباه المجتمع الدولي مرة أخرى الى الحاجة الى التبرع لصدوق مساعدة الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري الذي انشأته منظمة الوحدة الافريقية . ويحث مشروع القرار أيضا الهيئات

والوكالات التابعة للأمم المتحدة على مواصلة التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية في بذلها الجهود لمكافحة الفصل العنصرى وفي جميع أعمالها المتعلقة بافريقيا . وكذلك ، فان مشروع القرار يناشد جميع وكالات الأمم المتحدة مواصلة توسيع نطاق تعاونها مع منظمة الوحدة الافريقية ، وقيامها عن طريق ذلك بتقديم مساعدتها الى حركات التحرير التي تعترف بها تلك المنظمة .

وأخيرا ، يرجو مشروع القرار من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة تقريرا عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . ويحدونا الأمل أن يعتمد مشروع القرار هذا كالمعتاد بتوافق الآراء . ونحن على ثقة بأن الجمعية العامة سوف تعطي مرة أخرى هذا التعاون ، الذى أصبح نمودجا يحتذى للعلاقات المفيدة المتبادلة بين منطمتين ، دعمها وتأييدها الكاملين .

السيد فيليب (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن

القي الكلمة بالنيابة عن الاتحاد الاوروبى ودوله الأعضاء ، وكذلك اسبانيا والبرتغال . ان الجمعية العامة اذ أدرجت مسألة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في جدول أعمالها ، اتاحت لنا الفرصة لكي نوكد مجددا الأهمية التي تعلقها على هذا التعاون . وبفضل تقرير الأمين العام ، اصبحت لدينا معلومات وتوصيات لا غنى عنها بشأن فعالية هذا التعاون في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فضلا عن ذلك ، يزودنا هذا التقرير بايضاحات مفصلة مفيدة فيما يتعلق بالحالة السائدة حاليا في الجنوب الافريقي .

ان الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبى واسبانيا والبرتغال قد ادركت دائما المزايا التي يعثلها التعاون على المستوى الاقليمي . وترى هذه الدول أن البلدان المتضررة مباشرة من نزاع سياسي أو من مشاكل اقتصادية واجتماعية أو بيئية ، تستحق أن تلقى التشجيع من جانب الأمم المتحدة على مواصلة السعي

لتسوية المشاكل في اطار التعاون الاقليمي . ومن ثم فنحن مقتنعون بأن الصعوبات التي تواجهها البلدان الافريقية ينبغي أن تسوى بواسطة الافريقيين أنفسهم وفي ظل ظروف تمكنهم من أن يقرروا مستقبلهم بحرية ودونما تدخل اجنبي .

ان العلاقات التاريخية والجغرافية الوثيقة بين البلدان الاوروبية وافريقيا تعني أن على اوروبا التزام بالتضامن مع هذه القارة التي رغم موارد الكامنة الكبيرة ما زالت تضم أكثر من نصف العدد الاجمالي لأقل البلدان نموا من الوجهة الاقتصادية في العالم .

لقد أصبحت شعوب بأسرها معرضة للمجاعة وسوء التغذية ، ويتطلب بقاؤها تعبئة جهود المجتمع الدولي بأسره . ومنذ نيسان /ابريل ١٩٨٤ ، شارك الاتحاد الاوروبي مشاركة اساسية في هذه التعبئة التي استفادت بعد ذلك من أعمال التوعية التي قامت بها وكالات منظومة الأمم المتحدة ، ومن بينها مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا الذي يقوم بدور رئيسي ، والمؤتمر الدولي المعني بالحالة الطارئة في افريقيا الذي انعقد في جنيف في آذار /مارس الماضي . وقد جاء هذا على أثر الاعلان الذي اعتمده الدورة التاسعة والثلاثون للجمعية العامة ، وأوجد حركة تضامن واسعة النطاق ساهم فيها الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء ، لاسيما في تقديم وايصال المساعدات الغذائية والهبات المختلفة الى البلدان المتضررة .

ولكن لا يكفي أن نستجيب لحالات الطوارئ فقط . ففضلا عن الاغاثة التي تقدم في حالات الطوارئ والتي تستجيب لاحتياجات فورية ، يجدر بنا أن نتصدى للأسباب العميقة الكامنة وراء الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالقارة الافريقية ، ونعتمد تدابير اصلاحية هيكلية باقية تكفل استئناف التنمية المتوسطة الاجل والطويلة الأجل .

ان العمل الذي يواصل الاتحاد الاوروبي القيام به من هذا المنطلق مع شركائه الافارقة هو عمل محسوس . وتمشيا مع الاولويات التي حددها رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذين اجتمعوا في أديس أبابا في تموز /يوليه الماضي ،

فإن هذا العمل يرمي الى القضاء على العوامل التي أدت الى الحالة
 المساوية السائدة في افريقيا ، وأعني بذلك التصحر وازالة الغابات وضياع المحاصيل .
 ان اتفاقية لومي الثالثة التي وقعها في الآونة الاخيرة الاتحاد الاوروبي و ٦٦
 بلدا من مجموعة افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، منها ٥٤ بلدا افريقيا ،
 تشدد على أولوية التنمية الزراعية والاكتفاء الذاتي الغذائي . وتكفل الاتفاقية حشد
 موارد مالية أكبر بكثير في السنوات الخمس المقبلة مما هو متفق عليه من قبل ، وستكون
 البلدان الواقعة في افريقيا جنوب الصحراء المستفيد الاكبر من هذه الموارد المعززة .
 وسوف تسهم هذه الموارد في تعزيز تنمية اقتصادية باقية راسخة ، تقوم على الاستقلال
 والاكتفاء الذاتي للبلدان المعنية بغية ضمان رفع مستوى المعيشة والرفاهية لسكانها .
 وهكذا فان اتفاقية لومي الثالثة ترمي الى تعزيز فعالية التعاون بين أوروبا و افريقيا
 ومن شأنها أن تعطي دفعا جديدا لهذا التعاون .

وسيوصل الاتحاد الاقتصادي الاوروبى ودوله الاعضاء وكذلك اسبانيا والبرتغال تقديم المساعدة الى اللاجئيين في افريقيا ، بالاسترشاد بالبيانات التي وردت في اعلان وبرنامج عمل المؤتمر الدولى الثانى المعنى بتقديم المساعدة الى اللاجئيين في افريقيا ، في هذا الوقت الذى تتفاقم فيه حالة أولئك اللاجئيين بسبب تضافر آثار الجفاف والمجاعة والحرب الأهلية .

ومن خلال التزامنا في مختلف مجالات العمل تلك ، فاننا ننوى العمل من أجل ضمان الاستمرار في القارة الافريقية وتكثيف تعاوننا سواء مع الحكومات ذاتها أو مع المنظمات الاقليمية ومنظمة الوحدة الافريقية .

ونحن مقتنعون بأن منظمة الوحدة الافريقية سوف تواصل الاضطلاع بدور هام في كالة احترام المبادئ التي تسترشد بها الأمم المتحدة ، وفي توخي تحقيق أهداف هذه المنظمة العالمية . وبالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبى وكذلك اسبانيا والبرتغال ، فان أهمية منظمة الوحدة الافريقية لا تتجلى فحسب في المجالات التي تمس مباشرة القارة الافريقية ، ولكنها تتجاوز ذلك الى مجمل الحياة الدولية . وأملنا بالتالي أن تتعزز روابط الصداقة والتعاون التي نقيمها مع كل البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية على مر السنين المقبلة .

السيد سكفورتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : اننا نحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وأمام كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية مهمة مشتركة ، الا وهي التعزيز الشامل للقضاء النهائى على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى في القارة الافريقية ، وكذلك مساعدة البلدان الافريقية في التغلب على التخلف الذى تركه الاستعمار . وينبغي لنا أيضا أن نعمل على تعزيز السيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادى لتلك البلدان . ويمثل الكفاح من أجل تحقيق هذه الغايات النبيلة أحد الأسس الرئيسية

للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . ان الشعوب الافريقية ، بعد أن حطمت اغلال الاستعمار ، حققت نجاحات كبيرة في الاضطلاع بمهمة عويصة تتمثل في دعم استقلالها السياسي والاقتصادى . وأصبحت أنشطة منظمة الوحدة الافريقية عاملا هاما في جهادها من أجل تحسين الحالة في افريقيا والقضاء على مصادر الاستعمار والعنصرية ، وفي النهاية انهاء الاستعمار الاقتصادى للقارة الافريقية .

ولمنظمة الوحدة الافريقية أهمية خاصة بصدد المشاكل الصعبة التي تواجهها البلدان الافريقية في الوقت الحاضر . ان مساعي قوى العنصرية والاستعمار الجديد لمنع البلدان الافريقية من أن تقرر بحرية السبيل الذى تسلكه في تنميتها تغل أحد الاسباب الرئيسية للتوتر الخطير في القارة الافريقية ، لاسيما في الجنوب الافريقي . وتستخدم القوى العدوانية للعنصرية والامبريالية كل الوسائل المتاحة ، من الضغوط السياسية والاقتصادية الى التدخل المسلح المباشر ، بغية حرمان الشعوب الافريقية من انجازاتها التاريخية ، ومنعها من بناء حياة جديدة وفقا لاختيارها السيادة . وهي لا تكتفي بممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية ، بل تحاول استغلال الحالة الحرجة الناجمة عن الجفاف في بعض مناطق افريقيا لتعيد تشكيل السياسات الداخلية والخارجية لبعض الدول الافريقية بما يرضي أهواءها . وفي ظل هذه الظروف ، يصبح من الضروري اقامة تعاون وثق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

وخلال الفترة الماضية من الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، قام الأمين العام وشتى منظمات الأمم المتحدة ، استرشادا بالقرار ٣٩ / ٨ الملوح فى ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، بدعم الاتصالات المستمرة مع منظمة الوحدة الافريقية . ومن أشكال التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن المشاكل الافريقية الراهنة ، التي يتطلب حلها بذل جهود مشتركة ، اشتراك الأمين العام للأمم المتحدة في اجتماعات مجلس رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية ، وعقد اجتماع الأمم المتحدة الخاص بشأن حالة الطوارئ في افريقيا ، ودعوة ممثلي منظمة

الوحدة الافريقية لحضور المؤتمرات والاجتماعات الأخرى التي تعقد في اطار الأمم المتحدة ومنظماتها ، وايضاً ممثلين الى منظمة الوحدة الافريقية للمشاركة في أعمالها . وينبغي التشديد على ذلك بوجه خاص ازاء كون الامبريالية الدولية التي تعمل مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا تحول دون تحقيق استقلال ناميبيا ؛ وتشجع سياسة ارباب الدولة التي تمارسها جنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة ؛ كما تدعم نظام الفصل العنصرى اللانسانى .

ان هذه الأسباب على وجه التحديد هي التي اجبرت مجموعة من الدول الافريقية الأعضاء في الأمم المتحدة على اللجوء الى مجلس الأمن مرات عديدة في الآونة الأخيرة لبحث المسائل المتعلقة بالجنوب الافريقي والحالة في ناميبيا والشكاوى المقدمة من انغولا وبوتسوانا ضد جنوب افريقيا .

وفي الاعلان الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية المعتمد في الصيف الماضى فيما يتعلق بالغاء مجلس شيوخ الولايات المتحدة لتعديل كلارك ، أعلنت المنظمة ، ولها التبرير الكامل في ذلك ، أن أى تدخل مستتر أو مكشوف من جانب الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لجمهورية انغولا الشعبية وسواء كان بشكل مباشر أو عن طريق الغير ، سيعتبر عملاً عدائياً ضد المنظمة .

ان الاتحاد السوفياتي ، شأنه شأن كل الدول التي تناصر قضية السلام والحرية للشعوب ، يشيد بأنشطة منظمة الوحدة الافريقية وبالجهود الايجابية التي تضطلع بها الدول الاعضاء في هذه المنظمة لدعم الاستقلال السياسى والاقتصادى لهذه البلدان ، كما يشيد بنضالها ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى ، وكذلك نضالها من أجل السلم والأمن الدولى .

وتقر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية المشاركة الوثيقة والمستمرة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم التعاون فيما بين البلدان الافريقية ؛ كما تقر هذه القرارات أهمية الجهود المشتركة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

ان وحدة البلدان الافريقية تعتبر سلاحا سياسيا فعّالا في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والفصل العنصرى . لذلك تحاول قوى الاستعمار الجديد والعنصرية اضعاف تلك الوحدة وتقسيم البلدان الافريقية الى مجموعات متصارعة ، ومن ثم تحويل اهتمام شعوب افريقيا عن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة والتي حان وقت حلها .

والاتحاد السوفياتي على اقتناع عميق بأن الحالة الدولية الراهنة تتطلب مزيدا من تنشيط جهود منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وكل القوى المحبة للسلام ، كما تتطلب دعم مشاركتها المتبادلة في الكفاح الجارى من أجل السلم والتقدم الاجتماعى . ولا بد من زيادة حثف التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية من أجل تحقيق المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك في مضمار دعم السلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح وانهاء الاستعمار وأعمال حق تقرير المصير والقضاء على كل أشكال العنصرية والتمييز العنصرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/40/L.17 . هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة راغبة في اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار A/40/L.17 (القرار ٢٠/٤٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انتهت الجمعية العامة من نظر البند ٢٥ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠